

وضع العربية خلال العهد الاستعماري

د. محمد الميلي

وزير سابق

لم يعرف تاريخ أي بلد من بلدان المغرب العربي من الجدل والتشويه والتشكيك ما عرفتة الجزائر. السبب الرئيسي معروف: فهو مرتبط بالطابع الاستيطاني للاستعمار الفرنسي. وقد تولدت عن هذا الطابع ظواهر عديدة أبرزها اثنتان:

أن حرب احتلال الجزائر اكتست، في بعض مراحلها، صبغة حرب إبادة واستئصال؛ والثانية هو مسعى فصل الشعب الجزائري عن جذوره، ومحو المقومات الأساسية لشخصيته، أي القضاء على كل ما يكون به هو.

من هنا عملت السياسة الفرنسية، منذ البداية، على حشد إمكانيات عسكرية ضخمة، ومجموعة من القوانين الظالمة، تلتقيان في: نهب ثروات البلاد، وضرب أركان ثلاث من مقومات الشعب الجزائري وهي اللغة والدين والتاريخ.

فالمعاهدة التي أبرمت يوم 5 جويلية 1830 لتدخل حيز التنفيذ على الساعة العاشرة من اليوم الموالي، ينص البند الخامس منها على مايلي: " تعطى الحرية للديانة المحمدية وللمكاتب الأهلية" كما تنص على احترام ديانة السكان وأملاكهم وتجارتهم وصنائعهم. وينص البند الثاني على أن القائد الفرنسي يتعهد بأن يترك لداي الجزائر أمواله.

ومعروف أن المعاهدة كانت تقتصر على " دار السلطان" وهي العاصمة وضواحيها.

لكن تبين منذ الأيام الأولى أن الفرنسيين كانوا عاقدين العزم على خرق المعاهدة: فقد رحّلوا ثلاثة آلاف جندي من رجال "الوجق" (جند الداوي) واستحوذوا على أملاك وميزانية الأوقاف التي كانت في نفس الوقت

هي ميزانية التعليم. كما استولوا على جامع كيتشاوة الذي حولوه إلى كاتدرائية، واستولوا منذ 7 ديسمبر 1830 على كل أملاك الأوقاف وممتلكات الشؤون الدينية وألقوها بإدارة العقارات الفرنسية.

ويسجل جزائريون عاشوا فترة الاحتلال كما يسجل مؤرخون فرنسيون أن قيادة الجيش الفرنسي جعلت على رأس أولوياتها الاستحواذ على أموال الدولة ونهب خزينتها التي عرفت بـ "كنوز القصبه" بالإضافة إلى نهب الأموال الخاصة. وقد سجلت الصحافة الفرنسية في الإبان عمليات النهب تلك، وتساءلت عن مصدر الثروة المفاجئة التي ظهرت آثارها على أحد المسؤولين في جيش الاحتلال اسمه "دونييه" وعندما رد على الاتهام بأنه ورث ثروة ضخمة تركها خال زوجته تهكم به الموسيقار "روسيني" قائلاً: "لم أكن أعرف أن داي الجزائر كان خالاً لزوجتك" (1).

عندما شكلت فرنسا لجنة مهمتها التحقيق فيما كان يشاع عن انتهاك المعاهدة وعن عمليات النهب، أكدت هذه أن خرق المعاهدة كان واضحاً، وأن عمليات النهب بدأت منذ أيام الاحتلال الأولى. وإذا كانت الصحافة الفرنسية اليمينية المتطرفة تنسب النهب إلى اليهود، فإن اللجنة تسجل أن الحقيقة غير ذلك، وأن ضباطاً من قيادة الأركان قد نهبوا، وأنهم كانوا يعودون من القصبه محملين بجزء من كنوزها. وتسجل لجنة التحقيق هذه، أنه من بين خمسة آلاف منزل فاخر في العاصمة، استحوذ الفرنسيون على ثلاثة آلاف مسكن وهدموا تسعمائة.

وقد أصدرت القيادة الفرنسية منذ 22 أكتوبر 1830 مرسوماً يخضع القضاء الإسلامي للمحاكم الفرنسية. تصوّر القائد الفرنسي أن سقوط العاصمة يفتح له أبواب جميع مناطق الجزائر، شرقاً وغرباً وجنوباً، في حين أن المعاهدة التي أبرمت مع الداي تتعلق بما كان يسمى إدارياً "دار السلطان" وهي تضم خمس مدن هي: الجزائر، البليدة، القليعة، شرشال ودلس.

كما تشمل "الأوطان"، وهي تسمية تعني مناطق قرب العاصمة تخضع لسلطة قائد الجيش.

في هذا السياق يمكن تسجيل الرسالة التي وجهها "برتزين" إلى وزيره سولت بتاريخ 29 أكتوبر 1830 جاء فيها:

"لقد تصورت أن واجبي هو أن أشرف اسم الفرنسي بسلوكي الشخصي، وأن أفرض على الناس احترام حكومة الملك ومحبتها. وقد تصورت أن تطبيق العدل واستعمال الحزم هي الوسائل الوحيدة لتحقيق ذلك الهدف، ورغم أنني لم أغفل عن هذا الهدف لحظة واحدة، فإنني أعترف لكم بصراحة إنني أصبحت مقتنعا، أن سكان هذه البلاد لم يتعرضوا في وقت من الأوقات، خلال العهد التركي، لمثل هذه الاعتداءات والتجني على العدالة.

ليس في استطاعتي أن أمنع حدوث مثل هذه الأشياء لأن كثيرا من الجزئيات تخرج عن إرادتي حتما، لأنني لا أجد لدي أي من المكلفين بتنفيذ الأوامر، من لديه إرادة الانتصار للعدالة والحق. ولذلك لم يكن يسعني، إلا أن أحمر خجلا عدة مرات أن أرى العقلية الفرنسية تتدهور في عيون العالم المتحضر الذي يراقبنا عبر قناصله، وحتى في أعين هؤلاء الأفارقة الذين نحترقهم لكن ذنهم متقطن للدقائق ".

عندما تولى " روفيغو Rovigo"، المسؤولية في الجزائر نفذ تعليمات وزير الحربية، بإقامة مراكز دفاعية حول المناطق الخاضعة مباشرة للسلطة الفرنسية. كما عبد طريقا تمتد من وسط العاصمة دالي ابراهيم، تسببت في تخريب عدد من المقابر، فقد كانت الجثث ترمى على قارعة الطريق، حتى أن أحد الجزائريين صرخ: " لم نعد نعرف أين نعيش ولا أين نموت ".

وصادف أن ترددت إشاعة مفادها أن عظام الموتى تضاف إلى مواد أخرى تستعمل في صناعة السكر. وقد كذب المؤرخون الفرنسيون بشدة هذه الإشاعات، لكن كتاب المرأة لحمدان خوجة ينص في أحد ملاحظه على تصريحات لطبيب، ولصيدلي، ولعامل مكلف بتقريغ البضائع، مفادها أن حمولة الباخرة " لابون جوسيفين" التي وصلت قادمة من الجزائر في مارس 1833 كانت تشتمل على عظام آدمية. وينص الدكتور " سيقوند" أن بعض تلك العظام كانت ما تزال مغلفة بلحمها. ويقال أن هذا هو ما حمل الأمير عبد القادر على إصدار فتوى بتحريم استعمال السكر الأبيض.

و زاد الوضع تعقيدا وجود إدارة مزدوجة ممثلة في سلطة عسكرية على رأسها "روفيغو" وسلطة مدنية يتولاها "بيشون" الذي كان يعارض مشروع التوطين الأروبي المكثف الذي يؤيده الأول، أي مسؤول السلطة العسكرية الذي كان يدعو إلى " غرس" مليون أسرة أروبية في الأراضي الزراعية الجزائرية.

فقد كان " بيشون" يرى أن مثل تلك الخطة غير قابلة للتنفيذ في المدى القريب. وكان يرى أن مراعاة وضع أصحاب الأملاك الجزائريين يجب أن تكون لها الأولوية، وكان يندد بتجاهل السكان الأصليين.

وكان قد صرح بأنه لا يرى رأي الذين يريدون أن يتصرفوا في الأراضي الجزائرية كما لو أن الأرض الجزائرية كانت شاغرة، خالية من السكان.

ومن هنا يلح على أن تجريد الجزائريين من أملاكهم الزراعية يؤدي إلى إبادتهم. وبما أن كل قطعة من الأرض لها مالكةا، فإن انتزاعها من أصحابها ليس فقط يعد ظلما، لكنه بالإضافة لذلك جد مكلف، لأنه يتطلب تعبئة خمسين ألف جندي لحماية المعمرين.

وقد تنبأ "بيشون" بأن سكان الجزائر لن يتخلوا عن أراضيهم بنفس السهولة التي تخلى بها سكان العالم الجديد (الواقع أن الهنود الحمر لم يتخلوا بسهولة عن أراضيهم، ولكن إبادتهم كانت سهلة نظرا لكونهم بدائيين من جهة، ولضخامة وتطور القوة الضاربة الأمريكية من جهة أخرى).

لكن بيشون كان مصيبا عندما اقترح على حكومته " الحل الأمثل لاستغلال الجزائر " وهو في رأيه " تمكين الجزائريين من تسيير شؤونهم بأنفسهم وتطوير تعليمهم وخاصة اللغة العربية".

إلا أن اللوبي الأوروبي الداعي إلى الاحتفاظ بالجزائر كان قويا وكان يطالب بضمانات تتلخص في أن تتعهد باريس تعهدا تاما بأن تحتفظ بالجزائر.

ويسجل المؤرخون الفرنسيون أن موت وزير الداخلية، كازيمير بيريسي أطلق يد دعاة التوطين، وشجعهم على التمسك بموقفهم الداعي إلى التخلص من الجزائريين بل كان هناك من لم يتردد في المطالبة بإبادتهم إن اقتضى الحال.

إن مطلب الإبادة لم يكن مجرد شعار، بل كان تعبيراً عن سياسة مرسومة طبقت عن عمد وسابق إصرار، إذا نحن أخذنا في الاعتبار ما كتبه حمدان خوجة عام 1832 من أن " مملكة الجزائر تمثل أمة تعداد سكانها عشرة ملايين نسمة"(2).

مع العلم أن أول إحصاء أجرته السلطات الفرنسية هو الذي تم عام 1872 والذي ينص على أن عدد سكان " الجزائر الفرنسية مليونان ومائة ألف نسمة. فإذا أسقطنا عدد ضحايا المجاعة التي دهمت الجزائر قبل ذلك ببضع سنوات والذي يقدره بعض المؤرخين بنصف مليون تقريبا يبقى فارق ضخم لا يفسره إلا عمليات إبادة حقيقية. وحتى إذا افترضنا أن أرقام حمدان خوجة لا تخلو من مبالغة فإن الفارق الذي يبقى بعد ذلك لا يتطابق مع العدد التقديري لقتلى المقاومة المسلحة والانتفاضات الشعبية. وبعبارة أخرى إن وجود عمليات إبادة حقيقية يظل هو التفسير الوحيد "المعقول" لذلك العدد الضخم من الضحايا فيما بين 1832 و 1872.

إن مصطلح " عمليات الإبادة" قد أصبح مبتذلا من كثرة ما تردد خلال هذه الحقبة أو تلك من حقب التاريخ الماضية والمعاصرة. إلا أن تكرر الشهادات بخصوص عمليات الإبادة خلال حرب الاحتلال الفرنسي يجعل استعمال هذا المصطلح معبرا عن الواقع. فرجل مثل أليكسيس دي طوكفيل (Alexis Tocqueville) الذي لا يمكن الطعن في شهادته (فقد كان من مؤيدي الاحتلال). سجل في " رسالته عن الجزائر " قائلا: حدثت إبادة حقيقية، وخاصة ضد عبد القادر"(3).

محاربة العربية على رأس أولويات مشاريع الاحتلال:

شنت القيادة الفرنسية، منذ بدايات الاحتلال حرباً شعواء على اللغة العربية، تمثلت في إغلاق معاهد التعليم وتقليص عدد الكتاتيب القرآنية، وكذلك عدد المساجد التي كانت - كما هو معروف - أمكنة للتعليم، زيادة عن دورها المعروف دينياً. انخفض عدد المساجد مثلاً في العاصمة من 176 مسجدًا عام 1830 إلى 48 عام 1862. سجل دي طوكفيل نفسه دور الإدارة الفرنسية في تفهقر التعليم العربي، عندما كتب:

" لقد تخلينا عن المدارس، وفرقنا حلقات التدريس، انطفأت الأضواء من حولنا.. جعلنا المجتمع الإسلامي أكثر جهلاً وأشد وحشية مما كان عليه قبل أن يعرفنا" (4).

لم يكن التعليم، خلال العهد العثماني يخضع للإدارة الرسمية وسلطة الباي أو الداى. كان تمويل المعاهد التعليمية وكذلك المساجد يتم عن طريق التبرعات التي يقدمها المحسنون في شكل وقف أو حبس. لكن هذا المصدر المعد لتمويل المعاهد وتسييرها، قضى عليه، إذ وضعت سلطات الاحتلال يدها على الأوقاف وجعلتها تابعة للإدارة الفرنسية منذ البداية كما سبق ذكره. أي أنها أخلّت بالمعاهدة التي أبرمت مع مؤسسة الداى، ولما يجف بعد المداد الذي كتبت به.

كان المحتلون منطقيين مع السياسة التي انتهجوها: فقد لاحظوا دور الزوايا في تغذية المقاومة، بدأً بالأمير عبد القادر بن محي الدين، و مروراً بالشيخ الحداد رئيس الزاوية الرحمانية الخ..

ذلك أن كل معلم للقرآن، ومدرس للعربية وعلومها، ولفقه وأصوله، كان ينتمي إلى هذه الطريقة أو تلك من الطرق الصوفية. كانت هذه، تتوفر على عدد كبير من الإطارات، يشرفون على تسيير شؤون الزاوية، التعليمية والاجتماعية والدينية، ويتولون تنظيم اتصال الزاوية الأم بفروعها في جميع أنحاء الجزائر، كما يشرفون على وسائل الاتصال المنتظم بنظائر زاويتهم في المغرب الأقصى وفي تونس وفي طرابلس.

لم يخف على الأجهزة الفرنسية وعيون حلفائها أن تأثير معلم القرآن والأستاذ الفقيه في معاهد الزوايا، فضلاً عن شيخها الأكبر تأثير فعال وقوي.

لذلك لم تتردد سلطات الاحتلال في محاربة الكتاتيب القرآنية ومعاهد التعليم التي كانت أعلى مستوى والتي كانت تحتضنها الزوايا.

بل هي لم تكف بذلك، إذ اتخذت منذ أكتوبر 1852 قرارات منعت بموجبها تعليم القرآن إلا أن يكون ذلك برخصة. رخصة لم تكن تمنح إلا بعد اتخاذ عدد من الإجراءات المشددة تمر بعدة مستويات من سلم

الوظيف الفرنسي. وإذا فكر سكان حي أو قرية في استقدام معلم قرآن جزائري من منطقة أخرى، أو اعتمدوا على حافظ للقرآن متطوع لكنه وافد من خارج البلدة، فإنه يعتبر " أجنبيا"، ويمنع من ممارسة نشاطه التعليمي. نتيجة لذلك انخفضت نسبة التعليم، وانتشرت الأمية بنسبة مهولة باعتراف الفرنسيين أنفسهم. يقول " دوما" ما معناه:

كان التعليم الابتدائي (بالجزائر) أكثر انتشارا مما نتصوره عادة. علاقاتنا مع أهالي المقاطعات الثلاث برهنت على أن معدل الأفراد الذكور الذين يعرفون القراءة والكتابة كان يساوي المعدل الذي تنص عليه إحصائيات المحافظات في أرياف فرنسا" (5).

فعلا كانت مدينة الجزائر تعد عام 1840 نحو من 24 " مسيد " (أي مدرسة) في وقت لم يكن يتجاوز فيه عدد سكانها (اثني عشرة ألف نسمة) (12.000) بعد ست سنوات فقط انخفض عدد أمكنة التعليم إلى أربعة عشر (14). وتسجل المراجع التاريخية أن التلاميذ كانوا يعيشون في رفاهية خلال العهد العثماني، بينما أصبحوا يعانون من الفقر والبؤس الشديد، لأن الفرنسيين استحوذوا على الأوقاف، كما سبق ذكره؛ فقد كانت المدارس ومعاهد التعليم تعيش على ريع تلك الأوقاف التي نضب معينها.

نفس الظاهرة نلاحظها في مختلف أنحاء الجزائر، تلمسان مثلا: كانت تعد ثلاثة معاهد للتعليم الثانوي، وخمسين مدرسة ابتدائية، في وقت كان عدد سكانها يتراوح بين 12 و 14 ألف نسمة. وكانت الأرياف التابعة لتلمسان تعد ثلاثين زاوية لنحو 125 ألف نسمة. وكان يوجد بمدينة وهران معهد هام معتبر أزيل دون أن يُعوض.

وفي قسنطينة كانت توجد سبعة معاهد ثانوية وخمس وثلاثون مسجداً. كانت شهرة قسنطينة التعليمية تضاهي شهرة تونس والقاهرة حسب تعبير بعضهم. لم تمر سنوات قليلة حتى انخفض عدد الطلبة في قسنطينة من ستمائة إلى ستين. وهذا ما دفع آجرون إلى التأكيد على أن الأمر كان يتعلق فعلا بإجبار المسلمين على قبول مدارسنا".

يقول ألفريد رامبو الذي كان وزيراً للتعليم عام 1897، مايلي:

" كان الغزو الأول قد تم بالسلاح، وانتهى مع عام 1871 بانتزاع السلاح من بلاد القبائل. (بشير إلى ثورة الشيخ الحداد) ويتمثل الغزو الثاني في حمل الأهالي على أن يقبلوا بإدارتنا وبعداً. وسوف يتحقق الغزو الثالث عن طريق المدرسة: إذ يجب أن نضمن السيطرة للغتنا، وأن تدخل في أذهان المسلمين الفكرة التي نحملها نحن أنفسنا عن فرنسا ودورها في العالم، وأن تحل محل الجهل والأفكار المسبقة المنغلقة، المفاهيم المدققة للعلم الأوروبي" (6).

أما منطقة معسكر فقد كانت غنية بمعاهد التعليم، خصوصاً في عهد الأمير عبد القادر الذي ألزم كل دوار أن يكون به معلم. وعندما شرع الأمير في وضع أسس دولة عصرية، استغل فترة سلم بعد معاهدة تافنة، لتوجيه بعثة طلابية تضم ثلاثين شاباً، إلى مرسيليا للتأهيل في مختلف الفنون والحرف والصنائع.

أدركت باريس الخطر الذي يمثله الأمير على مشروعها الاستعماري، ذلك أن الذين كتبوا عن الأمير من الأجانب الذين عرفوه عن قرب، مثل الكولونيل "شرشل" الانجليزي، ومثل "دينيسين" الدانماركي، يجمعون كلهم على الإشادة بنضجه المبكر وذكائه الحاد، وما يتمتع به من حس استراتيجي، مما جعله يتفطن إلى ضرورة بناء دولة عصرية في خضم المقاومة، وصهر مختلف القبائل في معركة سياسية وثقافية واجتماعية زيادة عن طابعها العسكري، تكون نتيجتها النهائية هي ميلاد أمة، و تأسيس دولة والتهئية لمستقبل حر. يقول Dinesen في كتيب له عن الأمير نشر في كوبنهاغن عام 1840، وترجم إلى الألمانية آنذاك:

"إن الرجل الذي نقدمه، هو واحد من أفذاذ التاريخ، قاد شعبه حتى يصير أمة، أي قاده نحو الوعي بضرورة توحيد الشعب، في إطار العمل للصالح المشترك، انطلاقاً من وضعية مبهمة". (نقلاً عن ترجمة للأمير عبد القادر كتبها محمد الملي. مخطوط).

هذا ما جعل سلطات الاحتلال تتخوف أيما تخوف من مخططات الأمير ومشاريعه خصوصاً بعد اتجاهها إلى تكثيف الاستيطان الأوروبي. إذ تبين لها أن الأمير عبد القادر لم يكن متمرّداً أو ثائراً عادياً. لذلك خرقت الاتفاقات التي أبرمتها معه، وقررت تصعيد العمل العسكري بصورة جعلت فرنسيين يتحدثون عن حرب إبادة، سجل ذلك دي طوكفيل الذي كان معاصراً للاحتلال، وكما فعل بعد ذلك بنحو قرن، ميشيل هابار الذي اعتمد على كتابات حمدان خوجة.

لهذا عمدت باريس إلى مضاعفة قواتها العسكرية التي وضعتها تحت قيادة "بيجو" بعد عودته إلى الجزائر مسؤولاً عن الشؤون الحربية والإدارية: فقد ارتفع عدد العسكر الفرنسي من 63.000 عام 1841، ليلبلغ ما لا يقل عن 120.000 جندي، أي ما يعادل ثلث الجيش الكبير الذي غزا به نابليون الأول أوروبا من بروسيا إلى روسيا.

على أن قادة جيش الاحتلال لم ينتظروا قرار باريس المتعلق بالاحتلال الشامل وتكثيف الاستيطان، لكي يرتكبوا المذابح والمجازر الجماعية.

فقد شكلت باريس، إثر المناقشات البرلمانية التي احتدم فيها النقاش بين أنصار الاحتلال الشامل وما يستلزمه من توطين أروبي، ودعاة الاقتصار على احتلال الموانئ والسواحل الشمالية، - شكلت لجنة تحقيق برلمانية توجهت إلى الجزائر في ربيع 1833. سجلت هذه اللجنة في تقريرها ما يلي:

"لقد نبهنا مجموعات كبيرة من السكان، تبين فيما بعد أنهم أبرياء، قتلنا رجالا يحملون ترخيصا بالمرور وقعه مسؤولون فرنسيون، الجزائريون الذين يجروون على الاستفسار عن أقاربهم الموقوفين، حوكموا، ووجد من قضائنا من حكم عليهم بالإعدام. وُجد من الرجال المتحضرين من نفذ فيهم حكم الإعدام.

لقد تجاوزنا مستوى الوحشية عند المتوحشين الذين جئنا لتمدينهم" (6).

وفي 22 جويلية 1834 صدرت قوانين تعتبر الجزائر كلها منطقة عسكرية تابعة لوزارة الحربية، يسيرها مسؤول يجمع بين القيادة العسكرية والإشراف الإداري. بمقتضى ذلك وقع التتصيص على أن "الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا تُسَيَّرُ بمراسيم" وهو ما استمر به العمل حتى عام 1946.

لذلك خطط الأمير عبد القادر لخوض حرب طويلة الأمد؛ و بما أنه كان مدركا أن ميزان القوى المادية لم يكن في صالحه، فقد انتهج أسلوب حرب العصابات، الذي جعل الجنرال Saint Arnault يبدي تدمره قائلاً: "عندما نهاجم جيش الأمير، يتفرق مثل الطير، وعندما ننسحب يتبعوننا مثل الذئاب".

وقد سعى الأمير إلى تلقين أخلاق الفروسية لجنوده. عندما سئل: إذا أتيناك بأسير، كم تدفع لنا ؟ أجاب: ثمانية درو. ولما سئل: وعندما نأتيك برأس فرنسي ؟ رد على الفور: خمس وعشرون جلدة على باطن القدمين !

لكنه لم يقتصر على الاهتمام بالجانب العسكري، وأعطى أهمية لما يسميه بعض الباحثين "رفع مستوى الدفاعات الثقافية" للدولة الناشئة (7)؛ لذلك اهتم بإنشاء المدارس والمعاهد، وعمل على تشجيع الثقافة وتعميم المكتبات. كما اهتم بتوجيه بعثة طلابية إلى مرسيليا كما سبق ذكره.

في هذا السياق ينبغي التتصيص على أن اهتمام الأمير بالتعليم لم يتوقف حتى في أصعب مراحل الحرب، أي عندما صممت باريس على حشد كل ما لديها من قوات، واستعمال ما لا يتصوره عاقل من وسائل التدمير والتخريب. فقد استحدث تنظيمًا جديدًا يتمثل في إقامة عاصمة متنقلة، سماها "الزمالة" تضم خيامها قوات الأمير وأسرته وممتلكاته ومكتبته، وكذلك أهل الجند وأسرهم أي نساءهم وأطفالهم وآباءهم، هذا التنظيم الأميري الجديد عبارة عن حشد لكل الطاقات المتوفرة، من نخب مثقفة وجند نظامي، ومتطوعين للجهاد، وإذ كانت الزمالة متنقلة فهي تضمن في الوقت نفسه قرب القيادة من قواعدها.

والزماله بوصفها عاصمة متنقلة، كانت مقسمة إلى أحياء على غرار العواصم الثابتة: فكان بها حي للنحاسين وللحدادين، والصباغين والخياطين والخبازين إلى آخر الحرف اللازمة للحياة اليومية، كما كان هناك حي لمربي الخيول، وآخر للمعلمين.

وما لبثت الزماله أن أصبحت معسكرا ضخما، توجه له القبائل شيوخها، ونساءها وأطفالها وأنعامها، وتطورت حتى أصبحت تضم أكثر من عشرين ألف نسمة. لحراسة هذه المدينة عين الأمير أربع قبائل، تحرسها عند الحل، وتقودها عند الترحال، كما عين عددا من اليهود يقومون بدور البنك يقرضون المال.

ولا يخفى أن هذه العاصمة المتنقلة تتلاءم مع حرب العصابات ومع عقلية جيش الخيالة، فالأمير يدرك أنه لا يستطيع أن يواجه بجيشه مجتمعا، نظيره الفرنسي المتفوق عليه عددا وعدة وتسليحا وتنظيما، لكن الواحد من فرسانه لا يضاهي في المعارك الفردية وفي المكامن وفي الهجومات الخاطفة والمناوشات ولعبة الكر والفر.

ومن الجدير بالذكر أن هذه العاصمة المتنقلة تضم مكتبة ضخمة جمعها الأمير من مختلف أنحاء العالم العربي الإسلامي، كان ينوي أن يجعلها نواة للجامعة التي خطط لإنشائها في تاكدامت، المدينة - الحصن التي أقامها جنوب معسكر، عاصمته السياسية. لكن دوق أورليان عندما استولى على المكتبة، خربها وبعثر محتوياتها، حتى أن الأمير كان يتفقى آثار العسكر الفرنسي بواسطة الأوراق المتناثرة على طول الطريق إلى مدينة " المدينة".

البعد الفكري والثقافي في مقاومة الأمير عبد القادر

معظم الكتابات التي صدرت عن الأمير عبد القادر، اهتمت بالجانب العسكري والسياسي في حياته، منذ أن تولى قيادة المقاومة عن سن لا تتجاوز خمسا وعشرين عاما. ولم يغيب عن كل الذين ترجموا له سواء من بين معاصريه أو الذين جاءوا بعدهم، أن يسجلوا رجل الدولة الذي لم تغيبه شخصية القائد العسكري، ولكن قليل هم الذين سجلوا البعد الفكري العروبي في الحركة التي تولى قيادتها.

ذلك أن الصلح الذي أبرمه الفرنسيون مع الأمير عبد القادر لم يكن إلا خدعة، تهدف إلى ربح الوقت لحشد أكبر ما يمكن من قوات حرب، وأساليب تدمير.

خصوصا وأن مشروع عبد القادر الثقافي أو " دفاعاته الثقافية" لم تلق فهما من طرف كل القبائل، التي تعودت على حرية فوضوية، ومن هنا كانوا ينظرون بشيء من العداء إلى كل سلطة تضبطهم. أي أنهم " لم يكونوا مستعدين لتوحيد جهودهم من أجل وضع حد للفوضى المخربة" حسب تعبير " دينسن" الدانماركي الذي سبق أن استشهدنا به.

وقد أدرك الأمير نقطة الضعف هذه، فحاول أن يعوضها بدفاعات ثقافية إن صح هذا التعبير.

ولا شك أن أول من تفتن لهذا الجانب الثقافي هو الكابتن "Deneveu" الذي وضع كتابا عنوانه "Les Khouans" ويقصد بذلك "الإخوان" وهو الوصف الذي كان يطلقه رجال الطرق الصوفية على أنفسهم، وتجدر الإشارة إلى أن الطبعة الأولى لهذا الكتاب أعدت عام 1845 أي في خضم حرب المقاومة التي كان الأمير عبد القادر هو قائدها الأساسي، ونشرت مطبوعة عام 1846.

والكابتن "دونوفو" لم يكن ضابطا عسكريا فقط، فقد كان أيضا عضوا في اللجنة العلمية الفرنسية ومسؤولا عن المصلحة المكلفة بدراسة طبيعة الأرض.

يقول في كتابه هذا مايلي:

"إن عهدا جديدا بدأ بالجزائر، فالحرب نفسها التي اندلعت الآن تبدو لنا ذات طابع يختلف عن طابع الحروب التي سبقتها، فقبل عام 1837 و 1842، كان عبد القادر يحارب بنية تكوين قومية عربية وإقامة دولة ذات سيادة. أما اليوم فقد تغيرت أفكار عدونا واتخذت الحرب طابعا دينيا. إن الأمير عبد القادر في هذا الوقت على العكس مما كان عليه الأمر قَبْلًا يعترف بعجزه عن أن يطرد عن أرض الإسلام المسيحيين الذين فتحوها، لكنه لا يعترف بشرعية الحكم الفرنسي وإدارته لشؤون المسلمين. إنه لا ينازعنا الحكم الزمني فقط، ولكنه يريد أيضا أن يبعد سلطة مسيحية عن الضمائر والمعتقدات الجزائرية. إن الذي يتواجه الآن في نظره ليس هو العربي والفرنسي، ولكن هي المعتقدات المسلمة والمسيحية هي التي تشغل باله، إن الحرب الوطنية تنطفئ وتخنق، بينما يكبر الصراع الديني ويتطور"(8).

إن هذه الفقرة وردت في كتاب وضع عام 1845 أي أنه تزامن مع التصعيد العسكري الفرنسي الذي تضمن عمليات إبادة حقيقية وتصميما شاملا على تصفية المقاومة و عزما نهائيا على استعمار كامل التراب الجزائري، بالمعنى الاستيطاني الذي يتطلب تكثيف الوجود الأوربي، وخاصة في أخصب الأراضي الزراعية.

ضباط مثقفون لمواجهة الصمود الثقافي

يستحسن أن نفتح هنا قوسين، للتذكير بحقيقة نادرًا ما يتحدث عنها المعنيون بتاريخ الجزائر الحديث، وهي العلاقة العضوية بين الغزو العسكري والمخططات الثقافية الفرنسية.

فالكابتن دونوفو كان يجمع بين الصفة العسكرية وبين العلم الذي سخره في خدمة الاحتلال. ولم يكن هو الوحيد الذي يجمع بين صفتي الضابط والعالم. فهناك غيره كثيرون، لكن المعنيين بالتأريخ لهذه الفترة نادرًا ما يلجأون إلى الحديث المستفيض عن هذه الظاهرة.

لتأكيد ذلك نستشهد بالضابط "Louis Rinn" فقد كان قائد فيلق للمشاة، ورئيس المصلحة المركزية للشؤون الأهلية في الولاية العامة وقد تفتن هو الآخر للخطر الذي تشكله الزوايا على مشاريع الاحتلال، خصوصاً مع وجود مثل الأمير عبد القادر الذي جمع بين فروسية الحرب وفروسية العقيدة واستتارة المتقف المفتوح. لذلك وضع دراسة ضخمة بعنوان: "Marabouts et Khouan" وعنوان فرعي " Etude sur l'Islam en Algerie" يشتمل الكتاب على خمسمائة وخمسين صفحة، مع خرائط تبين مواقع الزوايا.

نستطيع أن نتبين الهدف من هذا الكتاب عندما نقرأ المقدمة التي يستهلها بقوله:

"منذ نحو من خمسين سنة بذلت الدول الغربية في أوروبا مجهودات ضخمة لجذب الشرق القديم نحو تيار الحضارة العصرية. النتائج المتحصل عليها ليست معتبرة؛ ومع ذلك فإن بعض ما تحقق من تقدم كان كافياً لإثارة رد فعل عميق من طرف القادة الدينيين للإسلام، الذين عارضوا هذه الإصلاحات دفاعاً عن مصالحهم ومعتقداتهم. ولكي يحاربوا ما يعتبرونه خطراً عليهم، اعتمدوا على تهيج الشعور الديني، وتعزيز الروابط الروحية التي تجمع بين أتباع النبي. كانت المقاومة التي قادوها محتشمة، عديمة التجربة في بداياتها، لكنها ما لبثت أن تطورت تدريجياً وأصبحت أحسن تنظيماً، في جميع بلدان العالم الإسلامي. وقد استطاعت اليوم أن تتحكم في حركة إسلامية تمتد من جزر الصوند إلى المحيط الأطلسي، بحيث تشكل خطراً على جميع الشعوب الأوروبية التي لها مصالح في إفريقيا وآسيا.

إن هذه الوحدة الإسلامية تملك بصفة خاصة كقوة وكوسائل نشاط، عدة طرق وجمعيات دينية تطورت منذ بداية القرن، وأصبح لها نفوذ كبير على الجماهير ... إن أعوان تلك الطرق والجمعيات يتجولون عبر عالم الإسلام هذا الذي لا يعرف حدوداً ولا أوطاناً، وينسجون علاقات تربط بين مكة وجنوب، اسطمبول وبغداد وفاس، وتمبوكتور والجزائر والقاهرة والخرطوم وزنزيبار و كالكوستا وبافا".

ثم يقول، وهذا هو بيت القصيد:

"إن فرنسا بوصفها أمة ذات سيادة، مهيمنة على شعوب إسلامية ومجاورة لها، تفرض مصلحتها السياسية أن تعرف عدد الطرق الدينية، ومذاهبها واتجاهاتها، ومراكز دعاياتها ومجالات نشاطها وأساليب بحثها عن الأتباع، وكيفية تنظيمها الخ". (ص 5 - VI من المقدمة).

وقد طبع هذا الكتاب في مدينة الجزائر، في Adolphe Jourdan Libraire Editeur عام 1884.

وواضح من أول سطر في المقدمة أن هدفه الأساسي هو الجزائر.

ويمكن أن نضيف لهذه النوعية من الضباط المنظرين Brosselard الذي وضع عام 1862 كتابا بعنوان Les Khouans كما أن هانوتو، وهو مسؤول عسكري وضع بمعية Letourneux كتابا بعنوان La Khbylie et les coutumes kabyles الذي تعرض فيه للزوايا، طبع في باريس عام 1873.

أما كتاب Deneveu فقد صدر مطبوعاً سنة 1846. معنى ذلك كله أن كتابات ضباط عن الزوايا والجوانب الثقافية للمقاومة غطت مراحل المقاومة المختلفة من 1845 إلى 1884 مروراً بـ 1873.

تتمثل أهمية كتاب الكابتان "دونوفو" أنه كان أول من تظن لدور الإسلام في تغذية المقاومة من جهة، ولتوجه الأمير من جهة أخرى إلى الاعتماد كلياً على الإسلام في الإعداد لمقاومة معنوية - روحية تستمر بعد توقف المقاومة العسكرية.

لكن الكابتان "دونوفو"، يخطئه التوفيق عندما يرى أن الحرب الوطنية تنطفئ وتختفي، إذا كان يقصد بذلك أن الروح الوطنية لم تعد هي المعبئة. وله في ذلك بعض العذر، لأن الكابتان اعتمد في صياغة أفكاره على ما كان يشاهده من تعبئة ضد الفرنسيين تستند إلى الدين والجهاد وتستعمل الهياكل المتوفرة وهي الزوايا الطرقية المنبثة في جميع أنحاء الجزائر. فهو مصيب عندما يسجل دور مؤسسة الزوايا في التعبئة ضد المحتلين بوصفها أمكنة للعبادة ومدارس للتعليم وخلوات للتأمل، ولأنها تضم مكتبات تساعد مطالعتها على شحذ المقاومة المعنوية، في نفس الوقت الذي تتوفر فيه على قاعات للاجتماع وتبادل الآراء، كما أن الكابتان معذور في عدم تظنه لقصد الأمير عندما وجه الاهتمام إلى الإسلام لمواصلة المقاومة المعنوية.

فما يقصده الأمير من التوجه الجديد الذي أعطاه للمقاومة، هو عدم الاقتصار على الشعارات الجهادية واستعمال الهياكل المتاحة، ولكن هو التوجه إلى علاج أساس المشكل الذي أعطى التفوق للفرنسيين وضمن لهم الانتصار بقوة السلاح.

فالأمير يعتبر أنه نجح في غرس بذور الوطنية الحديثة، وفي بعث الوعي بضرورة إقامة دولة لا ترتبط بالتنظيم العشائري ولا تعتمد على العقلية القبلية. لكنه يعتبر في نفس الوقت، أن زمانه لا يتطابق مع الزمن الفرنسي الأكثر تجاوباً مع العصر، أي أنه أدرك أن جوهر المشكل يكمن في التخلف الفكري الذي تعاني منه الجزائر مثل عدد من البلدان العربية التي سبق له أن زارها قبل الاحتلال.

صحيح أنه حاول توظيف مؤسسات الزوايا والعقلية الجهادية مثل عدد من قادة المقاومة عاصروه أو جاؤا بعده، لكنه كان يدرك في أعماق نفسه أن تلك المؤسسات لا تستطيع بعقليتها السائدة أن تنهض بالعبء الذي يتصوره هو.

إن قصده الحقيقي يظهر من خلال الأفكار التي تضمنها كتابه " ذكرى العاقل وتنبيه الغافل " الذي ألفه سنة 1271هـ، أي قبل أن يستقر في دمشق. وقد نشرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب في دمشق، بدون تاريخ. في هذا الكتاب نعثر على عدة أفكار تصلح لأن تكون مفتاحاً لتوجهه الجديد نختر منها دعوته إلى رفض التقليد ونبذ التقاليد الجامدة، واعتماد الاجتهاد والتجديد فيما يعرض من قضايا، فهو يقول على الأخص:

"المتبوعون من الناس على قسمين: قسم عالم مسعد لنفسه ومسعد لغيره، وهو الذي عرف الحق بالدليل لا بالتقليد، ودعا الناس إلى معرفة الحق بالدليل، لا بأن يقلدوه، وقسم مهلك لنفسه، ومهلك لغيره، وهو الذي قلد آباءه وأجداده فيما يعتقدون ويستحسنون، وترك النظر بعقله، ودعا الناس لتقليده، والأعمى لا يصلح أن يقود العميان، وإذا كان تقليد الرجال مذموماً غير مرضي في الاعتقادات، فتقليد الكتب أولى وأحرى بالذم، وإن بهيمة نقاد أفضل من مقلد ينقاد، إن أقوال العلماء والمتدينين متضادة متخالفة في الأكثر، واختيار واحد وأتباعه بلا دليل، باطل، لأنه لا ترجيح بدون مرجح، فيكون معارضا بمثله" (9).

وقد وضع عبد القادر بن محي الدين هذه الفكرة موضع التنفيذ وعمل بها، كما تؤكد ذلك مواقفه العديدة، أثناء المقاومة وبعد أن استقر في بلاد الشام. فقد عمل على نشر أفكار الإصلاح الديني والاجتماعي، وسعى لتحقيق النهضة العربية؛ يؤكد ذلك انتسابه إلى الجمعية السياسية السرية التي أسسها جمال الدين الأفغاني، والتي سماها "العروة الوثقى" وهو نفس الاسم الذي أعطاه الأفغاني للصحيفة التي أسسها في باريس بعد ذلك، سنة 1884.

إن المجهود الفكري الذي بذله الأمير عبد القادر يعد من أهم المساهمات الجزائرية في ميدان الدعوة إلى النهضة، ولذلك اعتبره جرجي زيدان أحد القادة الأساسيين الذين بشروا بالنهضة العربية، في كتابه المعروف "بناة النهضة العربية" بل أن جرجي زيدان في كتابه هذا، وضع الأمير عبد القادر على رأس المفكرين البناة، إذ كان أول شخصية يعرض لها.

ولا شك أن دعوته إلى الاجتهاد وإعمال الفكر تستلزم إدانة التفكير الجامد الذي كانت تشيعه تعاليم الزوايا التي سيطرت "على الفكر الإسلامي والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر سيطرة مذهلة" حسب تعبير الأستاذ عمار طالبي.

وإذا اعتبرنا الشيخ صالح بن مهنا (10) أحد الدعاة الذين بذروا الفكر النهضوي والذي اطلع على كتابات الأمير عبد القادر، نجد أن هناك تواصلاً في نشر أفكار النهضة والدعوة إلى الاجتهاد وعدم التقيد بحرفية

النص، فالشيخ ابن مهنا توفي عام 1907، أي أنه عاصر العهد الأخير للأمير عبد القادر، وما لبث مشعل الإصلاح النهضوي أن استلمه الشيخ عبد القادر (11) المجاوي وهو من مواليد 1848 بتلمسان.

وقد خصه الشيخ مبارك الميلي باهتمام كبير، في دراسة كتبها لمجلة " المنهل " الحجازية، عام 1938. فصاحب كتاب "تاريخ الجزائر في القديم والحديث" يعتبر المجاوي صاحب مدرسة في التعليم والأدب والفكر، سبقت المدرسة الباديسية.

وفعلا فإن الشيخ عبد القادر المجاوي يعد من المفكرين المستثمرين الذين كان لهم دور في تفتيق الأذهان، إذ كان يدعو إلى إصلاح التعليم وينادي بتعليم المرأة. وقد وجه انتقاداً لاذعاً للتعليم في عهده عندما كتب في " اللمع على نظم البدع " يقول: " التعليم القديم غير نافع في زماننا لنقصانه إذ تعليم القرآن وحده على الكيفية المألوفة عندنا بهذه الأقطار لا يفيد المتعلم ولا أباه، فلا بد من معرفة العلوم النافعة في الدين والدنيا، أما إذا اقتصرنا على أحد العلمين ضاع ما يفترق ذلك العلم المجهول، ولكن أهل زماننا تركوا العلمين معاً ولا حول ولا قوة إلا بالله. نعم إنه يوجد بعض العلماء ولكن صاروا لقلتهم كالعدم (10).

وقد اهتم الشيخ المجاوي بتعليم المرأة، وتحدث عن ضرورته بوصفه "أساس التربية".

وقد بنى دعوته إلى تعليم المرأة على أساس أن " الأم الحية إنما حصل لها الرقي بتربية أولادهم وتعليمهم العلوم النافعة والمعرفة المفيدة، فيجب التبصر لمثل هذا، وفي الغالب إن إهمال الأولاد (يأتي) من الأمهات الجاهلات، أو المتعلمات تعلماً ناقصاً.

وتجدر الإشارة إلى أنه دعا في كتابه المذكور إلى " دراسة علم الأخلاق وعلم النفس".

ويمكن أن يدرج في هذا السياق تأسيس المكتبة الثعالبية التي أسسها قدور بن مراد التركي الرودوسي عام 1896 وأتبعها بتأسيس مطبعة، لم تكن تقتصر على طبع المصاحف القرآنية، بل كانت تطبع عدداً من الكتب المؤلفة في الجزائر، كما كانت تستورد من المشرق كتباً ومجلات لها في الجزائر قراء. وهؤلاء رغم أن عددهم محدود فإن تأثيرهم في محيطهم مؤكد. مثلما هو مؤكد الانتشار التدريجي للكتب السلفية التي تستوردها منذ أواخر القرن التاسع عشر.

من التجهيل إلى الفرنسية

ركز الاستعمار الفرنسي، منذ سنوات الاحتلال الأولى، على محاربة التعليم العربي، كما سبقت الإشارة لذلك. فقد عمد إلى حرمان اللغة العربية من حق الوجود الرسمي، وأعلن ذلك. وكأن ذلك لم يكن كافياً، فقد سلط على الشعب الجزائري مجموعة إجراءات قانونية شملت كل ميادين الحياة، بحيث أصبحت كل الفئات الاجتماعية مضطهدة؛ ذلك أن طبيعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر يجعل منه نظاماً قهرياً

شاملا. وذلك يعني أن اللغة العربية أصبحت محكوماً عليها بأن تفقد خاصيتها بوصفها أداة تعبر عن آراء الشعب، طالما أن الاستعمار لا يعترف بوجود الشعب الجزائري سواء بوصفه يشكل أمة. لها ماض وتاريخ، أو بوصفه مجتمعا مغايراً تعترف الإدارة الاستعمارية بشخصية له متميزة عن فرنسا ومغايرة لها. أدى هذا الوضع إلى تراجع نسبة المتعلمين الجزائريين باللغة الوطنية رغم أن الثقافة التي ترفدها هذه، كانت متخلفة، ضحلة. لكن الفرنسيين لم يسمحوا بتعليمها، لأنها -على تخلفها - كانت تحمل قيما تغذي روح المقاومة ضد المحتلين وتخدم إمكانيات الصمود المعنوي في وجه الاستعمار.

وقد اعترف غير واحد من الفرنسيين، سواء من بين الذين واكبوا الاحتلال أم الذين كتبوا عن تاريخه بعد ذلك، أن الفرنسيين تسببوا في ازدياد نسبة الأمية بعد الاحتلال. فهذا أحد الموظفين السامين الفرنسيين بالجزائر، يكتب عام 1880 " سمحنا بأن ينزل مستوى التعليم عند الأهالي دون ما كان عليه قبل الاحتلال. نفس الملاحظة يسجلها إيميريت عندما يقول: كان العربي في 1830 يتقن القراءة والكتابة. بعد نصف قرن من الاحتلال أصبح يرزح تحت الجهل(12). بموازاة ذلك راهن الاستعمار على المدرسة الفرنسية.

ومعروف أن الجزائريين ليس فقط لم يعرضوا عن المدرسة الفرنسية في بداية الاحتلال بل قاوموها بمختلف أشكال المقاومة. وهذا ما جعل السلطات الفرنسية تفرضها إجباريا عسى أن تتغلب بذلك على هذا اللون من الصمود الثقافي. ودون أن تتوسع في هذا البحث كثيرا، يكفي - لكي نأخذ صورة عن هذا الصمود - أن نورد شهادتين لاثنتين من خريجي المدارس الفرنسية من جهتين مختلفين، الشهادة الأولى أدلى بها معلم جزائري من مدينة صغيرة بالقطاع الوهراني في الغرب الجزائري، زاول الدراسة فيما بين 1916-1919، يقول: " إن رفاقي الذين يترددون على المدرسة القرآنية الذين كنت لا أزال أتصل بهم آنذاك، كانوا غياري من إمكانية تطوري، فكانوا يتكهنون لي بكل أنواع المصائب، أقلها الارتداد عن الدين قريبا مع ضربات قضيب حديد على باطن الرجلين، مما جعلني أتأسف على عصا المدرسة القرآنية" (13).

أما الشهادة الثانية فقد أدلى بها خريج من منطقة القبائل زاول الدراسة فيما بين 1919-1922، جاء فيها على الخصوص: " كان شقيقي الأكبر هو المسؤول عني وهو الذي أدخلني المدرسة الفرنسية. كان ذلك إجباريا كما تعرفون ... ذهبت في الصباح أرعى الخرفان والجديان في الحقول ... عندما رجعت قال شقيقي الأكبر لأمي: " نظفي هذا الصغير حتى أقوده إلى المدرسة". أجابته أمي: " إذهب به كما هو عسى أن يرفضه المعلم". إن ذلك يدلكم على مبلغ حبّ الناس للمدرسة الفرنسية ... " (14).

وقد كان الحليف الأساسي للاستعمار في دفع الجزائريين إلى المدرسة الفرنسية هو الفقر الاقتصادي، فسياسة التقدير التي قضت على ثروات العديد من الأسر الجزائرية جعلت المدرسة الفرنسية هي الباب الأساسي للرزق والعيش.

ولم يُخف بعض المنظرين الفرنسيين الهدف الحقيقي الذي يرمون إليه من وراء إجبار الجزائريين على دخول المدرسة الفرنسية، فلم يتردد بعضهم في أن يكتب بأن المقصود من ذلك هو إدخال الاضطراب على مجرى أفكارهم وتحطيم أسس المعتقدات التي بها يؤمنون والقضاء على التقاليد والمفاهيم التي بها يتشبثون (15). ومع ذلك فقد كان هذا التعليم يخضع لرقابة شديدة: فخلال مدة طويلة ظل التعليم الثانوي الفرنسي قاصراً على الأوروبيين، ولم يكن يسمح به للجزائريين إلا بشروط حددها القانون كأن يكونوا منتمين إلى عائلات قدمت خدمات لفرنسا (16).

هنا تجدر الإشارة إلى ظاهرة لم تلق العناية من الباحثين حسبما أعرف، وهي المتمثلة في حرص خريجي المدارس الفرنسية على التصاقهم بمحيطهم. أي أنهم ظلوا متشبثين بمظاهر الشخصية الوطنية، حريصين على عدم الانفصال عن قاعدتهم الاجتماعية.

يتخذ هذا التمسك بالشخصية الوطنية مظاهر مختلفة، قد تتمثل في الحرص على ارتداء اللباس العربي، بدل الافرنجي، حتى داخل المدرسة الفرنسية، رغم ما يتعرضون له من ضغوط. وأذكر أنني درست على أحد هؤلاء كان داخل القسم الفرنسي يرتدي " الغندورة " و " البرنوس " و " الشاش ".

وقد يتخذ ذلك التمسك طابعاً فكرياً وموفقاً سياسياً أحياناً، مثل تأييد الحركة الإصلاحية الدينية والتعاطف معها، أو تأييد حزب سياسي وطني.

ليس هناك شك في أن هذه الظاهرة لم تخف على الفرنسيين، وخاصة منهم المنظرون الذين تتمثل مهمتهم في ضبط مشاريع تفرنس الجزائر، وتجعل منها أرضاً فرنسية إلى الأبد.

وفعلاً فقليل هم الجزائريون الذين تخرجوا من المدارس الفرنسية وانسلخوا عن شعبهم؛ وأقل من القليل منهم من انسلخ عن محيطه وتكرر لبيئته وتمرد على تاريخه. بل ليس من المستبعد أن يكون هناك من أولئك المنظرين من توجس خيفة من المتعلمين الجزائريين الذين أتقنوا الفرنسية، أن يفكروا في توظيفها لفائدة شعبهم.

من الفرنسية إلى التمسح

ذلك ما قد يفسر الاتجاه إلى مسعى التمسح والتنصير لقطع الطريق على المسعى الجزائري المحتمل لتحويل التعليم الفرنسي عن أهدافه وتوظيفه في خدمة أهداف جزائرية. بعبارة أخرى كان من رأي بعض

المنظرين الاستعماريين أن خطة الفرنسة لن يكتب لها النجاح، إن هي لم تكن مسنودة بخطة تهدف إلى تجريد الجزائريين من إسلامهم.

في هذا السياق ظهر مسعى ذو طابع ثقافي، يحاول أن يكون أكاديمي المظهر. وهو يتلخص في التأكيد على أن شمال إفريقيا كان، قبل ظهور الإسلام، روماني الروح لاتيني الثقافة، وعلى هذا الأساس فلا بد من السعي لتحقيق "إنبعث إفريقيا اللاتينية". وفي هذا الإطار ظهرت مجلة عنوانها "إفريقية اللاتينية" كانت تصدر بالجزائر تركز على "الهوية الغربية واللاتينية المسيحية للعالم البربري" (17).

والفكرة نفسها تقريبًا ظهرت في بعض الأوساط المسيحية بالمغرب. وقد كان منشأها في مقر النائب الرسولي بالرباط الذي استخلصت حاشيته من تمسك سكان الجبال في المغرب بالتقاليد البربرية، إن إسلام هؤلاء ليس إسلامًا متينًا، وأنه بناء على ذلك يمكن بسهولة أن يتم تحويلهم إلى مسيحيين، خصوصًا أن بساطة أخلاقهم تقربهم من الديانة المسيحية، كما جاء في كتاب الأب أوزد كولير الذي يحمل العنوان التالي: "بحث في فكر البربري المغربي" (18) وقد كانت هذه الفكرة موضوع كتابات في نشرة "المغرب الكاثوليكي" لسان النيابة الرسولية. وقد كان من المفروض في الجمهورية الفرنسية الثالثة المعروفة بفكرها اللاتيني المتشدد أن تعارض في مثل هذا المسعى. لكن الذين ضبطوا مشروع التمسح كانوا قد تلقوا الضوء الأخضر من باريس التي باركت المسعى لأنه يحقق هدفين أساسيين: الأول هو أنه يؤدي إلى تعزيز الفرنسة بما يسد الطريق على أية محاولة لتحويلها عن مسارها. الثاني أن السكان البربر عندما يصبحون مسيحيين يكونون أشد معارضة للعرب، حسب تعبير بعضهم (19).

الظهير البربري مدخلا لتفتيت الوحدة الوطنية:

ذلك هو المناخ الذي برزت فيه المسألة التي عرفت في تاريخ المغرب العربي باسم "الظهير البربري". وهو عبارة عن قانون صدر تحت ضغط الإدارة الاستعمارية بالمغرب. ولهذا القانون صلة بعض الشيء مع الإصلاحات التي حاول الأمير عبد الكريم الخطابي إدخالها على الريف خلال ثورته المعروفة. إلا أن الصدور الرسمي لهذا القانون كان بتاريخ 16 مايو 1930، وهو يمنح صلاحيات قضائية وينشئ محاكم تستند في أحكامها لا إلى الشريعة الإسلامية ولكن إلى العادات والتقاليد البربرية، كما ينشئ على الأساس نفسه محاكم استئناف. وتشمل صلاحيات هذه المحاكم الأنشطة المدنية أو التجارية سواء تعلقت بالمنقول أو العقارات وكذلك الأحوال الشخصية ونظام الإرث. أما الجرح فتتص المادة 6 من القانون المذكور على

إن التشريع الفرنسي هو الذي يعتمد " لقمع الجرائم المرتكبة في بلاد البربر " مهما كان شخص مرتكبها (20).

هنا لا بأس من أن نفتح قوسين، نستطرد من خلاهما إلى الحديث عن عبد الكريم الخطابي وثورة الريف، نظراً للصلة المشار إليها فثورة الأمير محمد عبد الكريم الخطابي تعتبر تجربة رائدة في تاريخ المغرب الحديث لعدة اعتبارات. فهو أولاً درس في جامعة القرويين التي أخذ فيها علوم اللغة والفقه والحديث. وهو، إذ عمل في سلك الإدارة الإسبانية بمدينة مليلة مدة ثلاث سنوات، تمكن من الاحتكاك بالتفكير الغربي، واطلع من موقعه الإداري ذاك على مجريات الأمور في أوروبا.

لا نستطيع أن نفهم طبيعة الحركة والثورة التي قادها عبد الكريم إذا نحن لم نأخذ في الحسبان ثقافته التي غذتها جامعة القرويين، والمنبع الأروبي الذي ساهم في تكوين شخصيته السياسية، وشجعه على تقجير ثورة مسلحة لتحقيق مشروعه الجمهوري، عندما أعلن نظاماً جمهورياً في الريف (1921-1926).

وفعلا فقد لقي تعاطفاً كبيراً من الحزب الشيوعي الأسباني والحزب الشيوعي الفرنسي.

وإذا كان الأمير عبد الكريم ينتمي إلى قبيلة بربرية كبيرة، فإن ثقافته التقليدية المطعمة بالفكر الأروبي هي التي جعلته يحرص، في نظامه الجمهوري، على العمل بمقتضى الفقه الإسلامي فيما يتصل بالعبادات طبعاً، وفيما يتصل بالمعاملات أيضاً. ومن المعروف أن القبائل البربرية كانت، في معاملاتها تحتكم إلى العرف؛ والعرف البربري لم يكن يورث البنات، مثلاً كان العرف، قبل مجيء الإسلام، يمنع في بعض المناطق العربية من توريث البنات. لذلك قال الشاعر العربي قديماً:

بنونا بنو أبنائنا، وبنائنا بنوهن أبناء الرجال الأباة

أي أن ابن الابن يعتبر ابناً، وابن البنات يعتبر ابن أجنبي عن الأسرة.

وكأن عبد الكريم تكهن بأن الاستعمار لن يتردد في تحكيم العرف البربري بدل قانون الأحوال الشخصية الإسلامي، فعمد إلى إلغاء العمل بالعرف البربري، وفرض تطبيق حكم الشرع فيما يتعلق بالميراث.

وكأنه بهذا التشريع، أراد أن يستبق الأحداث، أي كأنه قد تكهن بأن الاستعمار، الفرنسي على الخصوص سوف يطبق العرف البربري بدل أحكام الشريعة الإسلامية. وهو ما حدث بالفعل عام 1930 عندما وقع السلطان على " الظهير البربري " الذي أثار موجة استياء في كامل المغرب العربي، حتى اضطرت السلطات الفرنسية إلى التراجع عنه عام 1934.

ولا شك أن عبد الكريم في مسعاه هذا قد أخذ في الاعتبار عاملين اثنين: الأول هو سيرة عمر بن الخطاب، الذي يعلن عبد الكريم أنه ينتمي إلى سلالته، ولذا اتخذ لقب "الخطابي"، كما سجل ذلك غير واحد من مترجميه.

والثاني يتمثل في مراعاته للكفاح الذي خاضته المرأة الريفية، جنب الرجل، عندما حملت السلاح لتقاوم الأسبان تحت قيادة عبد الكريم، كما تسجل ذلك الوثائق الأسبانية نفسها، التي تورد أسماء بعض النساء، مثل عائشة بنت أبي زيان التي شاركت في معركة "أنوال" ضد الأسبان التي هزم فيها الجند الأسباني، عام 1921، وفر حتى وصل إلى مليلة، ومثل "مامات الفرخانية" و "عائشة الورغلية" و "حدهم بنت الحسن".

على أن إعلان عبد الكريم لـ "جمهورية الريف"، كان له صدى واسع في جميع أنحاء العالم، وخاصة في القوتين المستعمرتين، فرنسا وأسبانيا. وقد سجل شارل اندري جوليان في تقديمه لمجموعة الوثائق والكلمات والدراسات التي أقيمت خلال الندوة التي نظمت في باريس من 18 إلى 20 جانفي 1973، بعض النتائج التي ترتبت على ذلك، عندما يقول: "إن عبد الكريم كان يهدف، من وراء تنظيم جبهة الريف إلى إقامة حكومة تسعى لتكوين أمة عصرية، تستلهم الإسلام، وتفتح انفتاحاً واسعاً على عطاءات العلوم والتكنولوجيات الغربية" (21).

والذي يهمننا من هذا الاستطراد نقطتان: الأولى هو أن حركة عبد الكريم الخطابي لم تلق التأييد في مناطق المغرب العربي، إلا من طرف عناصر قليلة في فاس والجزائر. الثانية أنها، رغم ثقافة الأمير عبد الكريم التقليدية، كانت منفتحة على العصر إلى أبعد الحدود.

وقد سجل Khenneth Broun في بحث له بعنوان "Resistance et Nationalisme"، أنه عندما زار الريف وجد أن الأبطال الكبار، في نظر سكان الريف هم: عبد الكريم الخطابي وغاندي وكمال أتاتورك، ومصطفى كامل المصري، وسعد زغلول (22).

في هذا السياق يجب أن نسجل بأن شعار "حب الوطن من الإيمان" ظهر في الريف، خلال ثورة عبد الكريم، للتأكيد على قوة التلاحم بين العرب والبربر أو بين "مازيغ وقحطان"، حسب التعبير الذي كان مستعملاً في جمهورية الريف.

معروف أن ثورة عبد الكريم لقيت صدى واسعاً في الخارج؛ فقد كتبت صحيفة "Times" البريطانية الصادرة بتاريخ 27 ماي 1926 مقالا عن عبد الكريم، قالت فيه أن الأمير عبد الكريم استطاع بإمكانات قليلة أن يواجه أكبر جيش ظهر في بلاد البربر، منذ العهود القرطاجية (23).

لكن ثورة الريف لم تلق أي ترحيب أو تعاطف في منطقة المغرب العربي، ما عدا الموقف الذي اتخذته ابن باديس عندما دعم ثورة الريف، في صحيفته "المنتقد"، مما جعل السلطات الفرنسية توقفها عن الصدور، وعناصر قليلة في مدينة فاس.

في هذا السياق ينبغي تسجيل تصريح أدلى به الأمير عبد الكريم لصحافي أروبي، نشرته صحيفة "الشورى" المصرية عام 1926، شرح فيه أسباب هزيمته.

في مقدمة هذه الأسباب يضع "التعصب الديني" الذي وظفته الزوايا والطرق الصوفية. وهو يصف ممارسات هذه بـ "الشرك" بالله. ثم يقول عن هذه الطرق والزوايا إنها حاربتة لأنها تعتبر أن دورها يقتصر على الدفاع عن الدين، إذ الدفاع عن الوطن لا يهمهم. لذلك يقول عبد الكريم، سعيت قدر المستطاع لتخليص وطني من نفوذهم الذي يمثل عقبة كبرى في طريق الحرية والاستقلال.

ثم يسجل أنه معجب بالطريق الذي اتبعته تركيا، لأن البلدان الإسلامية لا تستطيع أن تتحرر وتستقل إن هي لم تتخلص قبل ذلك من التعصب الديني، وتقتدي بالشعوب الأوروبية.

وفي هذا الحديث يُشير بطل الريف إلى التأييد الذي لقيه في الجزائر من طرف ابن باديس ومن كانوا معه في صحيفة "المنتقد"، مثل مبارك الميلي وأحمد بوشمال، وذلك عندما يقول في هذا التصريح، إن الناس لم يفهموا الإصلاحات التي كنت أريد أن أحققها، لذلك لم يؤيدوني. جماعات قليلة، في فاس وفي الجزائر فهمتي و أيدتني لأنهم كانوا يعرفون ماذا يجري في الخارج.

الإشارة إلى التأييد الذي لقيه الأمير عبد الكريم في الجزائر يستدعي وقفة خاصة يمكن تلخيصها في ملاحظات أربع:

الأولى: تقييم موقف كمال أتاتورك. فابن باديس يلتقي في هذه النقطة مع الأمير عبد الكريم. يكفي للتأكد من ذلك أن نقرأ ما كتبه عام 1938 بمناسبة وفاة مؤسس تركيا الحديثة.

الثانية: تحليل عبد الكريم لأهم عوامل فشله، وهو معارضة الزوايا الطرقية للإصلاحات التي كان يريد إدخالها على الوضع في إطار المشروع الجمهوري.

فعلماء الإصلاح الديني، أدركوا طبيعة هذه العقبة، التعصب الديني، عندما فكروا في تحقيق مشروعهم الثقافي في جزائر العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي. كما كانوا يعتبرون تقديس الأولياء والأضرحة شركاً بالله.

الثالثة: دور الريف، في إنجاح أو إحباط أي مشروع ثوري.

فالأمير عبد الكريم، عندما فجر ثورته لم يكن يهدف إلى إقامة نظام بديل عن نظام السلطنة، رغم نعت " الجمهوري " الذي وصف به النظام الذي يريد إقراره في الريف؛ فهو يقصد بذلك إلى توحيد واتحاد القبائل في فديرالية جمهورية لذلك كان في مقدمة الإصلاحات التي أدخلها هي إلغاء حكم العرف فيما يتصل بحرمان البنات من الإرث، كما سبقت الإشارة لذلك، وإقرار حكم الشريعة. فعلماء الإصلاح الديني ركزوا أيضا على الأرياف، أي على الأغلبية الساحقة من سكان الجزائر وهم الفلاحون.

الرابعة: وهي متصلة بالملاحظة الثالثة، وتتمثل في أن عبد الكريم عندما أقر حكم الشريعة في توريث البنات وألغى حكم العرف، يكون قد حارب القوى المحلية التي تتبذ المركز أو تريد الانفصال عنه. وعلماء الإصلاح الديني، عندما حاربوا مراكز التعصب الديني في الأرياف الجزائرية، يكونون قد وضعوا لبنات مهمة في طريق صهر وحدة الشعب الجزائري وقدموا في الوقت نفسه مساهمة هامة في تشكيل ضمير جماعي جزائري حديث. هذه الملاحظات الأربع تستدعي مجموعة ملاحظات أخرى، توضح ما سبق ذكره، وهي ملاحظات يمكن أن نجملها فيما يلي:

1- التداخل بين الريف والمدن كان موجودا باستمرار في كل العهود؛ لكن الريف هو الذي تظهر فيه أكثر من المدينة، نقاط ضعف الحكم المركزي، خاصة عندما يكون هذا أجنيا (أسباني في الريف المغربي وفرنسي في الجزائر).

2- درج المؤرخون الاجتماعيون الأجانب على وصف حركة الإصلاح الديني بالجزائر بأنها " سلفية". وهو نفس الوصف الذي أطلقته على نفسها بعض الجماعات الإسلامية التي تبنت التقنيل والإرهاب في العشرية الأخيرة من القرن المنصرم.

لذلك لابد من توضيح الفرق بين سلفية علماء الإصلاح الديني، أو " الباديسيين " كما كانوا يسمون في مناطق الغرب الجزائري، وسلفية الجماعات الإسلامية.

سلفية الباديسيين تعني العودة إلى أصول الإسلام كما كان يفهمه ويطبقه السلف زمن الرسول محمد (ص) و زمن دولة الخلفاء الراشدين. وهم يقصدون بذلك تخليص الإسلام من الانحرافات التي طرأت عليه والتعقيدات التي ظهرت في أزمنة لاحقة، نتيجة أفكار وتصورات وفدت مع الشعوب التي اعتنقت الإسلام. أي أنهم كانوا يريدون أن يحاجوا مراكز التعصب الديني بسلوك السلف الصالح، حتى ينجحوا في محاربة الانحرافات التي تكتسي لبوسا دينيا بلغة دينية تأصيلية.

أما سلفية "الإسلاميين" الدينية فهي تختلف، رغم أن الجماعات الإسلامية اعتمدت هي أيضا على بعض ممارسات "السلف الصالح".

في هذا السياق نضطر إلى الرجوع إلى تاريخ الصحابة لتوضيح أصول السلفية التي أسست للجماعات الإسلامية.

فالانطباع الموجود عند القارئ العادي عن الفتنة الكبرى التي قتل فيها ثالث الخلفاء الراشدين، أن الذين نفذوا عملية القتل هم عناصر من الغوغاء، جاءت إلى المدينة من مصر والكوفة والبصرة وأن الصحابة قاوموها لكن التيار كان جارفا، لذلك لم ينجح الصحابة في الحيلولة دون مقتل عثمان.

هذه المقولة غير صحيحة. لأن مراجع التاريخ الإسلامي تنص على أن حصار عثمان مدة أربعين يوما كان بقيادة عدد من الصحابة؛ والذين تسلقوا جدار داره ثم قتلوه هم من الصحابة، منعوا أن يدفن في "البقيع" ودفن في "حش كوكب" وهو مكان تابع لبساتين كان الناس يقضون فيه حوائجهم.

كتب التاريخ والسير تكاد تجمع على أن أربعة من الصحابة كان لهم دور فعال في الواقعة وهم: محمد بن أبي حذيفة، ومحمد بن أبي بكر، وعمر بن الحمق الخزاعي وعبد الرحمن بن عديس.

لا داعي لتفصيل ما عمله كل واحد من الأربعة، ونقتصر على محمد بن أبي حذيفة، ومحمد بن أبي بكر فالأول هو ابن الصحابي المشهور أبو حذيفة، وأمه سهلة بنت سهيل وهي صحابية أيضا، هاجرت مع زوجها إلى الحبشة.

عندما توفي أبو حذيفة، كفل عثمان بن عفان ابنه محمد، حتى كبر.

عندما استولى معاوية على الخلافة أمر بقتل محمد بن أبي حذيفة ولو كان في جحر ضب. وفعلا قتل، دون محاكمة، وهو معتصم في أحد الجبال.

أما محمد بن أبي بكر فقد كان من الذين أشرفوا على حصار عثمان؛ وتختلف الروايات بعد ذلك: بعضها يقول إنه ساهم في قتله مباشرة، وبعضها يقول: إن محمد بن أبي بكر الصديق، تعرض لتوبيخ عثمان عندما رآه مع الذين جاءوا لقتله، وقال له: لو رأيك أبوك لم يرض هذا المقام؛ آنذاك خرج محمد بن أبي بكر، لكنه أشار بقتل عثمان.

كان محمد ابن أبي بكر واليا على مصر، عندما تولى معاوية، فسار إليه عمرو بن العاص، - وهو صحابي - وقاتله حتى هزمه. عندما انهزم ابن أبي بكر التجأ إلى خربة فأخرج منها وقتل وأُحرق في جوف حمار ميت. (24)

تلك نوعية من ممارسات بعض الصحابة التي استلهم منها "الإسلاميون" الإرهابيون على أساس أنها ممارسات "السلف الصالح".

فلسفية هؤلاء تختلف عن سلفية رجال الإصلاح الديني، الذين كانوا يأخذون ببساطة الممارسات الصحابية السليمة، في نفس الوقت الذي يعتمدون فيه العقلانية الرشدية.

هناك فرق جوهري آخر بين الفكر الباديسي وتفكير الإسلاميين: يتمثل في الموقف من الوطن. فالباديسيون كانوا يؤمنون بالوطن الجزائري كما يؤكد ذلك شعارهم المعروف: الإسلام ديننا، العربية لغتنا، الجزائر وطننا. وكذلك شعارهم الآخر: الحق فوق كل أحد والوطن قبل كل شيء. أما الإسلاميون الجزائريون فكانت علاقاتهم مع الخارج الإسلامي أقوى من علاقتهم بالوطن حضرت في بداية الثمانينيات، ملتقى للفكر الإسلامي انعقد بالعاصمة. كان طلبة المعاهد الدينية هم الجمهور الأساسي. أذكر أن أولئك الطلبة كانوا، من حين لآخر ينشدون نشيداً نسيته عباراته، لكن فيه مقطعا يقول ما معناه: السند لنا، الأندلس لنا ... ولا كلمة واحدة عن فلسطين.

يتبين مما سبق طبيعة العلاقة بين حركة الإصلاح الديني بقيادة ابن باديس وصحبه، والاتجاه الذي مثله الأمير عبد الكريم الخطابي.

وهو ما يفسر رد فعل الباديسيين ضد "الظهير البربري"، رغم أنه كان خاصا بالمغرب. ولاشك أن الإصلاحيين الجزائريين تصوروا - محقين - أن الظهير البربري في المغرب، سوف يظهر بالجزائر فور تمريره هناك. لذلك شن الباديسيون حملة شعواء ضده، تجاوزت معها الحركة الوطنية في المغرب، مما أجبر السلطات الفرنسية على التراجع عنه بعد ذلك بنحو أربع سنوات.

التيار الجزائري، الوحيد الذي تعاطف مع الظهير البربري هو التيار الذي تمثله عناصر قليلة من النخبة تجنست بالجنسية الفرنسية، كانت لها منابر صحفية محدودة التوزيع مثل "رابطة المواطنين الفرنسيين من أصل مسلم"، ومثل "الاتحاد الكاثوليكي الأهلي". وقد كانت لهذه الجمعيات منابر صحفية عديدة مثل صحيفة "La voix des Humbles" ومثل "La voix Indigènes" ومثل "Le M Tourni"، أي المتجنس وهي كلمة بالعربية الدارجة محرفة عن الفرنسية.

ولسنا في حاجة إلى النص على أن هذه الصحف وتلك الجمعيات لم تكن تمثل كل الذين تعلموا بالفرنسية. بل لم تكن تمثل النخبة من تلك الفئة، فضلا عن أن تمثل تيارا من التيارات الشعبية الجزائرية، وكل ما هنالك إنها كانت تعبر عن أفكار بعض عناصر هذه النخبة، وهي أفكار مختلفة قد تكون متطرفة مثل القول بأن "مستقبل فرنسا في الجزائر يمثل البربر". وقد تكتفي بالدعوة إلى المساواة المطلقة مع

الفرنسيين واستفادة كل الجزائريين المتعلمين من "محاسن" الفرنسية. وعلى هذا الأساس يمكن أن نردد مع علي مراد أن "النظريات البربرية لا تتبثق عن الضمير الجماعي للسكان القبائل. إن الطابع الثقافي الصرف لتلك النظريات يجعلها عملياً نتيجة عناصر جد محدودة من النخبة المتشعبة بالثقافة الفرنسية فقط، والراغبة في أن تندمج إندماجاً كلياً في المغرب. ولهذا لم تكن تلك النظريات، في أي وقت من الأوقات مصدر سوء تفاهم - فضلاً عن أن تكون موضوع مصادمات - بين الأفراد المنتمين إلى "العرق" البربري والأفراد المنتمين إلى "العرق" العربي في الجزائر"، لكننا رأينا التعرض لهذا التيار رغم ضعفه، لأننا سوف نسمع بعض نغمات هذا التيار تتردد بعد ذلك بنحو خمسين سنة في الجزائر المستقلة، خلال ما عرف باسم "الربيع البربري في مارس 1980.

في هذا السياق دائماً من المهم أن نشير إلى بعض النوعيات المختلفة التي أفرزها التعليم الفرنسي. فقد عرفت الجزائر فيما بين 1919-1939 أصنافاً مختلفة من المتعلمين يصعب تحديدها بدقة في مقام كهذا، لكن يمكن أن نشير إليها بنوع من التبسيط قد لا يخلو من إجحاف.

1- صنف المتعلمين الذين استفادوا من فرص التعليم الفرنسي، و إن بدرجات متفاوتة، لكنهم ظلوا متشبثين بمظاهر الشخصية الوطنية حرصاً على عدم الانفصال عن قاعدتهم الاجتماعية. ويتخذ هذا التمسك بالشخصية الوطنية مظاهر مختلفة، قد تتمثل في الحرص على ارتداء اللباس العربي، كما سبق ذكره. وقد يتخذ ذلك التمسك طابعاً فكرياً وموقفاً سياسياً أحياناً، مثل تأييد الحركة الإصلاحية الدينية والتعاطف معها، أو تأييد حزب سياسي وطني.

2- صنف الذين خدموا الإدارة الفرنسية بروح "العمالة" ووقعوا في فخاخ الاغراء الاستعماري بمختلف أشكاله، وإن كان بعضهم يتظاهر بالحرص على التقاليد من خلال ممارسات شكلية تهدف إلى ذر الرماد في العيون، كما يقال.

3- صنف الذين راهنوا على "الفرنسة" واقتنعوا بضرورتها وإمكانياتها. ومن هذا الصنف من كان ينتقد الوضعية القائمة من زاوية عدم تعميم الفرنسية على أوسع نطاق ممكن، وعدم تطبيق القانون الفرنسي على الذين رضوا بالفرنسة. ويدخل في هذا الصنف العناصر التي تجنست بالجنسية الفرنسية وتخلت عن الأحوال الشخصية - حسب الفقه الإسلامي - التي كانت تشدهم إلى مجتمعهم. (لأن الأخذ بالجنسية الفرنسية كان يستلزم التخلي عن الأحوال الشخصية).

ولسنا في حاجة إلى النص، كما سبقت إلى ذلك الإشارة، على أن هذا التصنيف إنما هو تبسيط يساعد على متابعة التطورات الثقافية والفكرية، وبالتالي السياسية، التي كُفّت المسار الثقافي للجزائر وصاغت العديد من تناقضاته.

فنحن نجد ضمن الصنف الأول عناصر وطنية لم تكتف بأضعف الأيمان، ولا بالتعاطف مع هذه الحركة أو تلك من الحركات الوطنية، بل اتخذت مواقف معلنة وصريحة ضد الاستعمار، سواء عن طريق مبادرات فردية أو ضمن حركة سياسية. ويكفي للتدليل على ذلك أن نشير إلى شخص مثل السيد العربي رولا، الذي ينتمي إلى الرعيل الأول من معلمي الفرنسية، والذي كان معروفاً بتدينه الشديد ومواقفه الوطنية الحادة. بل لقد حاول أثناء الحرب العالمية الثانية أن ينظم حركة مسلحة تستغل ظروف الحرب. ومن أجل ذلك قام في ذلك الحين بإجراء اتصالات مباشرة مع عدد من الشخصيات السياسية والدينية كما رواه لي هو نفسه كما حاول في نهاية الأربعينات ومطلع الخمسينات أن يسعى لتوحيد الحركات الوطنية في حركة واحدة. ونجد من بين هذا الصنف شخصيات فضلت أن تعمل علانية في صفوف الحركة الوطنية، يضيق المقام عن ذكر أسمائها كلها.

كما نجد في الصنف الثالث عناصر، وإن تكن راهنت على الفرنسية، لكنها لم تقطع الاتصال تماماً بقاعدتها الاجتماعية وظلت متحسنة لتطورها. ونجد أيضاً عناصر وإن لم تذهب إلى اتخاذ موقف شديد التطرف ضد شعبها والمناداة بالترقية العرقية، كما فعل البعض، لكنها اتخذت موقفاً معارضاً للاتجاه العربي - الإسلامي، وعملت على لفت نظر الإدارة الفرنسية إلى "العواقب الوخيمة" التي تترتب على التعليم العربي الحر الذي كان يشرف عليه علماء الحركة الإصلاحية عبر "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين". ونجد بعض هذه العناصر يكتب، في مايو 1938، مندداً بحركة التعليم العربي الحر والإصلاح الديني قائلاً: إن العلماء يمارسون دعاية محمومة لفائدة الإسلام ويضخمون تعظيمه بصورة مفرطة لخدمة أغراضهم(25).

رجال الإصلاح الديني:

إن اللوحة التي حاولنا رسمها للوضع الثقافي الذي أفرزته المدرسة الفرنسية، لا تكون مفيدة ولا تساعد على تصوّر صراع المتناقضات قبل نوفمبر 1954، إذا نحن لم نتعرض إلى وضع المثقفين أو المتعلمين بالعربية.

معظم مثقفي العربية، في الفترة نفسها، هم من خريجي المعاهد التقليدية. ونظراً لتقلص هذه المعاهد في الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي فقد كان مثقفو العربية يترددون على معاهد خارجية وبخاصة جامع

الزيتونة في تونس، وجامع القرويين في المغرب، وهناك عناصر أكملت تعليمها في الأزهر منذ فترة العشرينات والثلاثينات.

ويمكن أن نُصنّف هؤلاء إلى قسمين كبيرين: المتقنون الذين نشأوا في ظل الزوايا الطرقية، وظلوا يشتغلون في ظلها، والمتقنون الذين تردّدوا على معاهد الزيتونة في تونس، والقرويين في المغرب والأزهر في مصر. وهناك عناصر _ وإن تكن جدّ محدودة _ تردّدت على الدوائر والمراكز الثقافية في الحجاز وفي الشام. (بالنسبة للذين تردّدوا على الشام، نقصد الذين ذهبوا هناك للتعلم، وليس الجزائريون الذين هاجروا مع الأمير عبد القادر أو التحقوا به).

وينتمي معظم الذين نادوا بالإصلاح الديني ونشر التعليم العربي الحرّ إلى هذا الصنف الثاني، لكن هناك من بين عناصر الصنف الأول من ناصر التيار الإصلاح الديني، كما نجد من بين عناصر الصنف الثاني من أيد الاتجاه المحافظ ورفض الإصلاح.

ونظراً لأهمية الدور الذي لعبه تيار الإصلاح الديني في الأوضاع الثقافية للجزائر ما قبل 1954، يحسن تلخيص الخطوط الأساسية لهذا التيار ولو بشيء من التبسيط والاختصار الشديد.

1- دعاة الإصلاح الديني يربطون ربطاً محكماً بين مطلب الإصلاح على النهج السلفي واتقان اللغة العربية.(26)

2- ماضي الجزائر الثقافي جزء لا يتجزأ من ماضي المغرب العربي ومن تاريخ البلدان العربية _ الإسلامية. وعلى هذا الأساس فالاستعمار الفرنسي لا يلغي الماضي الثقافي للجزائريين، ولا يدخل تغييراً على مطامحهم الثقافية الأساسية. ومن هنا فإن الغزو الاستعماري وما تبعه من فرنسة جزئية ما هو إلا حدث عارض(27).

3- الفكرة الوطنية هي مفتاح المذهب الثقافي لدعاة الإصلاح الديني بالجزائر. فهم لا يدعون إلى انبعاث الثقافة الوطنية والاعتراف بالشخصية العربية _ الإسلامية للجزائر فقط، ولكنهم أيضاً كانوا يريدون، من خلال التعليم العربي الحر، تنمية الروح الوطنية لدى الجزائريين.(28)

4- بما إن إقامة المدارس العربية الحرة تعتمد على تمويل الشعب فقط، وتتطلب إشرافاً وتسييراً يتولاه الجزائريون، فإن ذلك يشكل تجربة ثرية. وبذلك يكون رجال الإصلاح الديني بدفعهم للجزائريين في اتجاه إنجازات تخدم المجموعة الجزائرية، وتكتسي طابعاً وطنياً سواء في أساسها أو في توجهاتها، قد ساعدوا على إحداث تغيير فكري في أوساط الشعب: فقد حاولوا تغيير الجزائريين من مجرد رعايا غير

مسؤولين، إلى رجال يتخذون القرار ويملكون حس المبادرة، أي أنهم عملوا على إيقاظ الخصال الاجتماعية في الجزائريين، الخصال التي تصنع الرجال الأحرار.

5- من هذه الزاوية يمكن اعتبار التعليم العربي مدرسة لتكوين الحس المدني وأداة ثقافة في الوقت نفسه(29).

لذلك أصدرت السلطات الفرنسية قانونا بتاريخ 8 مارس يهدف إلى عرقلة تعليم اللغة العربية؛ وبمقتضى القانون المذكور أغلقت أكثر من مدرسة عربية حرة. وقد تضامن النواب المسلمون في النيابة المالية، وهي أعلى هيئة نيابية في الجزائر، تضامنوا مع جمعية العلماء وسعوا لرفع تلك المظلمة المقننة، لكن دون جدوى. دفع ذلك ابن باديس إلى كتابة مقال، عنوانه: ودار لقمان على حالها * والقيد باق والطواشي صبيح.

وجاء فيه على الأخص:

" فمدرسة دار الحديث مازالت مغلقة، ومثلها مدرسة القلعة، والمعلمون في بجاية وغيرها ما زالوا يعاودون بالتغريم ويساقون إلى المحاكمة كمجرمين، وطلبات الرخص ما زالت تقابل بالرفض أو بالسكوت، اللهم إلا نزرا يسيرا جدا بوسائل خاصة لا يدل على تغيير في الحال ولا تبديل" (عدد الشهاب الصادر بتاريخ 18 أوت 1938). وبمقتضى هذا القانون خنقت عدة جمعيات ثقافية. ولا شك أن تشديد الخناق على التعليم العربي، كان يهدف إلى محاربة بعض المكاسب التي حققتها جمعية العلماء في الميدان، وخاصة منها ما يتمثل في مواجهة مساعي الاستعمار الهادفة إلى التفرقة بين العرب و الأمازيغ.

فقد ضمت حركة الإصلاح الديني في هيئتها القيادية عناصر من بني ميزاب ومن منطقة القبائل، ومنطقة الأوراس، تولت كلها قضية الدفاع عن اللغة العربية وتعليمها ونشرها.

في هذا السياق تنبغي الإشارة إلى زيف مقولة ظهرت في هذه الفترة، تزعم أن الباديسيين أرادوا أن يفرضوا اللغة العربية الفصحى، بدل اللهجة المحلية التي كان لها أدبها وشعراؤها في القرن التاسع عشر، وأنهم كانوا مدفوعين لذلك من أجل منافسة لغة المحتل فقط، أي الفرنسية.

إن مفهوم هذه المقولة خطير لأنه يفرز فكرة سوف نجدها تظهر فيما بعد، عام 1980، وهي اعتبار إن اللغة العربية الفصحى تضار اللهجات المحلية والأدب الشعبي. كما إن المقولة نفسها تفرز فكرة جعل اللغة العربية في موقف عدااء للغة الفرنسية. في حين أن حركة الإصلاح الديني نفسها كانت قد أصدرت صحفاً تستعمل اللهجة العامية، كما كان لها شعراء الملحون الذي يبشرون بدعوتها عن طريق الشعر

الشعبي باللهجات المحلية. والحركة الاصلاحية نفسها كانت ترى ضرورة الانفتاح على اللغة الفرنسية واستعمالها كقناة توصيل للعصر.

تجدر الإشارة هنا ما كتبه الشيخ مبارك الميلي، عام 1938 في صحيفة " المنهل " التي تصدر بالمدينة المنورة، عندما تعرض إلى مراحل التعليم في العصر الحديث. فهو يذكر مرحلة الشيخ عبد القادر المجاوي، (نسبة إلى مجاوة، من قرى تلمسان) الذي درس في فاس، ثم استقر في قسنطينة، ثم العاصمة. وفي إحدى زيارته لقسنطينة توفي بها ودفن بمقبرتها.

يتعرض مبارك الميلي في حديثه عن هذه المرحلة إلى مدارس قسنطينة وتلمسان والجزائر التابعة لنظام التعليم الفرنسي. يقول في تقييم هذا التعليم ما يلي:

"... مع كونه نظاميا ليس فيه تجديد من ناحيته العربية، فكتبه قديمة، وطريقته قديمة. نعم تُعَلَّم الفرنسية في المدارس الثلاث إلى جانب العربية، فاستفاد التلاميذ من ناحيتها شيئا من حرية الفكر، ومقداراً من الشعور، ونصيباً من تقدير الحياة" (30).

وتجدر الإشارة إلى أن البرامج التعليمية التي وضعتها جمعية العلماء لمدارسها الحرة، تنص على تعلم الفرنسية. لكن ضعف مواردها المالية حال دون تحقيق الجزء المتعلق بتعليم الفرنسية في تلك البرامج.

على أن جمعية العلماء رفضت عام 1940 عرضاً تقدمت به الإدارة الفرنسية لتمويل تعليم الفرنسية في مدارس جمعية العلماء وتفصيل القصة التي وقعت عام 1940، أنه عندما توفي الشيخ عبد الحميد ابن باديس في أبريل من تلك السنة، وجه والي العام الفرنسي سكرتير عام الولاية ليحضر مراسم الجنازة بقسنطينة ويجتمع في نفس الوقت بأعضاء المجلس الإداري لجمعية العلماء الذين كانوا موجودين خارج المنفى.

كان المرحوم أحمد بوشمال هو الواسطة التي طلب منها الفرنسيون تيسير اللقاء. قبل الاجتماع طلب أحمد بوشمال من الأعضاء الموجودين أن يتولى شخص واحد الحديث باسمهم جميعاً، واقترح عليهم أن يكون المتحدث باسمهم هو الشيخ مبارك الميلي. إذ أن نائب الرئيس وهو الشيخ محمد البشير الابراهيمي كان في المنفى بأقلو، وكذلك الشيخ محمد خير الدين الذي فرضت عليه الإقامة الجبرية في مجانة قبلوا اقتراحه.

أثار ممثل الولاية العامة عدة قضايا معهم أسوقها دون ترتيب. ويبدو أن ما كان يهم الولاية العامة بالدرجة الأولى هو إقناع الحاضرين من أعضاء الجمعية بأن يسندوا رئاسة جمعية العلماء إلى الشيخ

الطبيب العقبي، الذي حضر هو الآخر لقسنطينة بمناسبة جنازة الشيخ عبد الحميد. علما بأن الشيخ العقبي كان قد خرج من جمعية العلماء قبل ذلك، بسبب خلافه مع ابن باديس حول إعلان الولاء لفرنسا. ذلك أن الولاية العامة الفرنسية كانت قد طلبت من كل الهيآت الجزائرية، دينية أو غير دينية أن تعبر عن ولائها لباريس، عشية قيام الحرب العالمية الثانية. فقد كان يهم فرنسا أن تبدو أمام الألمان في صورة من تدعمها الشعوب التي تستعمرها، حتى لا تطمع برلين في تثوير تلك الشعوب ضد النظام الفرنسي عندما تنشب الحرب.

تجدر الإشارة هنا إلى أن سعي السلطات الفرنسية لتعبئة الجزائريين وراءها بمجرد ما ظهرت نذر الحرب القادمة، لم يقتصر على الهيآت والشخصيات السياسية المعروفة وطنيا، بل شمل كل أعيان المدن و البلدات الداخلية بما فيها تلك التي تقع في أعماق الريف.

وقد سمعت وأنا طفل حكاية كان يحلو لزوج خالتي، الذي كان قاضيا بخنشلة، أن يرويها لنا. وتتلخص في أن الإدارة الفرنسية وجهت في إطار تلك المساعي لحشد التأييد، مسؤولا فرنسيا لمدينة تبسة التي تعتبر من أهم المدن التي توجد بها قبيلة النمامشة المعروفة بشدة شكيمتها وفروسية رجالها. نزل المبعوث الفرنسي ضيفا عند شخصية معروفة من أعيان البلدة، كان الفرنسيون قد عينوه "قائد" نظرا لما يتمتع به في المنطقة من نفوذ وهيبة.

بسط المبعوث الفرنسي الغرض من قدومه، وحدثهم عن أخطار الحرب القادمة، وضرورة التعبئة وراء فرنسا والدفاع عن رايثها ضد الألمان.

لم يجبه القائد صراحة، واكتفى باستعمال التورية على طريقة الناس آنذاك عندما يخافون أن يجاهروا برأي سياسي يغضب السلطات. قال له: أحكي لك حكاية وقعت من مدة قريبة، شخص غني معروف كانت له زوجتان؛ كان يفضل الثانية على الأولى، لأنها أصغر سنا. وكان يعرب عن حبه لها بهدايا مختلفة. وكان من مظاهر حبه أنه كان يأتي لها من حين لآخر برأس خروف مشوي أو "مصلى" كما يقال، من قسنطينة المعروفة بطريقته الخاصة في طهي رؤوس الخراف، ولم يكن يفعل نفس الشيء مع زوجته الأولى.

عندما توفي الرجل، لاحظت النساء المعزيات أن زوجته الأولى لم تكن تبكي عليه أو تتدبه، فقلن لها لماذا لا تبكين زوجك؟ أجابتهن بأن صاحبة "الدماغ" هي الأولى بأن تبكيه، ولم يخف على المبعوث الفرنسي أن مغزى الحكاية هو أن فرنسا كانت تحكم صنفين من السكان: أروبي وجزائري؛ وأنها كانت

تميز الأوروبيين وتخصصهم بامتيازات تمنعها على الجزائريين. فماذا يدفع هؤلاء الذين كانوا مضطهدين لأن يدافعوا عن فرنسا عندما تتدلع الحرب.

بعد هذا نعود إلى اجتماع السكرتير العام للولاية العامة الفرنسية بأعضاء المجلس الإداري لجمعية العلماء.

كان ابن باديس و صحبه قد رفضوا إعلان الولاء، في حين خرج الطيب العقبي عن الإجماع و وجه برقية يعبر فيها عن ولائه لفرنسا. خرج من الجمعية عندما وجد أن مؤتمرها لم يسايره، كما كان يتصور.

لما طلب المسؤول الفرنسي أن ينتخبوا الشيخ الطيب العقبي خلفا لابن باديس، أجابه مبارك الميلي بأنهم لا يستطيعون ذلك لأن العقبي لم يعد عضوا في المجلس الإداري حتى ينتخبوه. الوسيلة الوحيدة لذلك هي أن تسمحوا بانعقاد المؤتمر العام للجمعية بعد أن تكونوا قد سرحتم من المنفى الشيخ البشير. فالمؤتمر هو الذي ينتخب الرئيس. رد عليه مبعوث الولاية العامة بأن ذلك غير ممكن. فأجابه مبارك الميلي بأننا في هذه الحالة نضطر إلى تعيين الشيخ البشير الإبراهيمي رئيسا، بوصفه كان نائب الرئيس في حياة ابن باديس.

بعد ذلك كان نقاش طويل يمكن تلخيصه فيما يلي:

_ سكرتير عام الولاية: _ أنتم تؤيدون ابن باديس ومبادئه ؟

_ نعم

_ حتى عندما يؤكد ابن باديس: إن الجزائر ليست هي فرنسا ولن تكون فرنسا ولا تستطيع أن تصير فرنسا حتى ولو أرادت.

_ نعم.

_ إذن فأنتم أعداء فرنسا.

_ كلا لسنا أعداء لها.

_ لماذا لا تؤيدونها في محنتها إذن؟

_ تأييد فرنسا يقتضي أن نكون طرفا معترفا به من طرف السلطات، بكل ما يستلزمه ذلك، أي أن تسلموا بأن الجزائر ليست هي فرنسا. لأن ما يقصد إليه ابن باديس أننا نحن نحن، وأنتم أنتم. فلا نستطيع أن نكون نحن أنتم.

_ لكن لماذا لا تفتون، بوصفكم علماء دين، بأن من يموت في هذه الحرب يعتبر شهيداً.

_ لا نستطيع ذلك، لأن هذه حرب سياسية وليست دينية. فانظروا عالما في السياسة مثل الدكتور ابن جلول ليصدر مثل هذه الفتوى.

_ إذا لم تكونوا أعداء لفرنسا فلماذا لا تعلمون اللغة الفرنسية في مدارسكم ؟

_ برامجنا تنص على تعليم الفرنسية؛ لكن إمكانياتنا المالية محدودة، لذلك نسخرها للغة العربية.

_ السلطات الفرنسية مستعدة لتزويديكم بمعلمي الفرنسية.

_ نقبل ذلك بشرطين: الأول أن لا يكون هناك تمييز في المرتبات، والثاني أن نتولى نحن وضع البرامج والتوقيت.

وهكذا فشل مسعى الولاية العامة.

ومن الجدير بالذكر أن جمعية العلماء عندما أنشأت معهد عبد الحميد بن باديس إثر الحرب العالمية الثانية، خصصت فيه قسما لتدريس اللغة الفرنسية، كان يشرف عليه المرحوم العربي رولا الذي سبقت الإشارة إليه.

وقبل أن ننقل إلى فقرة أخرى، لابد من تسجيل حقيقة قد يغفل عنها كثيرون؛ فإذا كان مثقفو العربية هم الذين شكلوا قاعدة الحركة الإصلاحية وهم الذين سعوا إلى تعليم العربية بوسائلهم الخاصة، فذلك لا يعني أن كل المعريين يشكلون تيارًا وحدانيًا لا وجود فيه لمن يمثل تيارات أخرى أو يعبر عن مواقف مغايرة سياسيًا. فنحن نجد من بين مثقفي العربية، عناصر تعاونت مع الإدارة الاستعمارية، كما نجد فيهم من سعى إلى تنظيم عمل مسلح خلال الحرب العالمية الثانية، مثل المرحوم صالح بوزراع أحد تلاميذ الشيخ عبد الحميد بن باديس. كما إن هناك من رجال الإصلاح الديني من عمل في صفوف حزب الشعب الجزائري مثل الشيخ بلقاسم البيضاء والشيخ محمد بلعابد الجيلاني رحمهما الله وهذا الأخير كان من الذين حملوا السلاح في أول نوفمبر 1954، وألقى عليه القبض بعد ذلك بقليل في منطقة الخروب. وهذا يعني إن التقسيم الذي عمدنا إليه لا يهدف إلى إيجاد فرز على أساس لغوي، ولكنه يهدف فقط إلى تيسير تصوّر الوضع الثقافي قبل 1954.

وقد كانت السلطات الفرنسية تعرف ما يترتب على عمل جمعية العلماء من نتائج سياسية تضر بمشروعها، لذلك كانت تعتبرها أخطر الحركات.

تؤكد ذلك شهادة كتبها أحد مناضلي حزب الشعب هو "محمود عبدون"، الذي دَوّنَ شهادته في كتيب بعنوان "شهادة مناضل في الحركة الوطنية؛ وهو من مواليد مدينة " دلس " (عام 1913). التحق بصفوف حركة نجم شمال إفريقيا وكان مسؤولاً عن مالية أحد فروعها. ثم صار عضواً في حزب الشعب

وحركة الانتصار. وعندما قامت ثورة التحرير كلفته جبهة التحرير الوطني بجمع الأموال وبالتنظيم وأسندت إليه مهام تنظيمية بالعاصمة، فيما بين (57_1956) وقد ألقى عليه القبض عدة مرات.

عندما قامت الحرب العالمية الثانية، استدعي للخدمة العسكرية، في الفيلق الذي كان يتولى قيادته الجنرال دي غوازلاز.

و لنترك له الكلمة؛ يقول:

" ذهبنا إلى قفصة في الجنوب التونسي. تخاصمت مع الكابتان خلال هذه الفترة التي صادفت رمضان. جاء فرحاً يبشرنا بأن مفتي الديار التونسية أفتى لنا بالإفطار. رفضت العمل بالفتوى، قائلاً بأنه لا يوجد في الديانة الإسلامية ممثل لله في الأرض يملي علينا سلوكنا اتخذ زملائي في كتبية القطار نفس الموقف. وبعد أن صمنا أربعة أيام دون سحور، انتصرنا وقرر الكومندان رفع العمل بالفتوى.

انتقلنا بعد ذلك إلى عين تونين، جنوب قابس، قرب مدينين حيث يوجد خط مارث المحصن على الحدود التونسية _ الليبية. كان المناخ رحيماً وكنا نقيم في كازمات، بينما كانت مكاتبنا في فندق.

في الجيش عرفت كيف ينظر الفرنسيون إلى بعض الشخصيات الجزائرية. قررت ذات يوم، وقد كلفت بحراسة المكاتب أن أفتش الوثائق في مكتب الضابط المسؤول عن الإمداد. كم كانت دهشتي عندما وجدت أن الفرنسيين وضعوا ابن باديس على رأس قائمة الوطنيين الخطرين، ويأتي بعده مصالي الحاج وحزب الشعب. بالعكس من ذلك، يعتبرون العقبي صديقاً كبيراً لفرنسا وجدت في تلك الوثائق أن الجنرال كاترو قائد القوات الفرنسية في الشرق الأوسط ينص على أن العقبي اشتغل مع الفرق الفرنسية في الحجاز لتثوير عرب الحجاز ضد الأتراك، وأنه لم يوجد أي سوء تفاهم بينه وبين القيادة الفرنسية. فعلى الفرنسيين أن يساعده ويدعموه حيثما وجد" (31).

متغيرات إيجابية

إن هذه اللوحة عن الوضع الثقافي فيما بين الحربين العالميتين والتي تمتد مع بعض المتغيرات إلى ما قبل نوفمبر 1954، لا تخلو من عناصر تعقيد لعبت هي الأخرى دوراً ما في تشكيل الخريطة الثقافية.

فتيار الإصلاح الديني الذي اضطلع بنشر التعليم العربي عبر مدارس عصرية تحاول تقليد المدرسة الفرنسية في الشكل، على الأقل، يكتسي أهميته الأساسية من إن عمله يعيد النظر في التحكم الثقافي الإستعماري. أي إن نجاحه وتأثيره يتمثلان أساساً ويظهران في المجال السياسي. وبعبارة أدق إن التعليم العربي الحرّ قد أدى إلى إحباط المشروع السياسي الذي كان كامناً وراء نشر التعليم الفرنسي، وإلى تحييد انعكاساته السلبية السياسية والاجتماعية. ونظراً إلى إن التعليم العربي الحرّ كان قاصراً على المرحلة

الابتدائية والمتوسطة، فلم يكن باستطاعته أن ينافس التعليم الفرنسي من ناحية التكوين العلمي والفني، ولا أن يقدم التحدي المطلوب في هذا المجال، خلال تلك المرحلة التي سبقت نوفمبر 1954.

وقد كان ممثلو هذا التيار واعين بهذه الحقيقة، ولذلك دعوا منذ الثلاثينات إلى اعتماد اللغة الفرنسية لرفع تحدي العصر، في الوقت نفسه الذي تعتمد فيه اللغة العربية بوصفها الوسيلة الرئيسية للمحافظة على مقومات الشخصية الوطنية وانتماءاتها الحضارية. إن هذا التداخل بين آثار التعليم ونتائجها في المجالات السياسية والاجتماعية هو الذي يفسر بعض المتغيرات التي شوهت في الساحة الجزائرية، وبصورة خاصة في ضوء أحداث مايو 1945 ثم في ضوء ثورة نوفمبر 1954.

فالعناصر المثقفة بالفرنسية التي اقتنعت بالفرنسة كحل سياسي للمشكل الجزائري قد تعرضت لهزة كبيرة بعد قيام الحرب العالمية الثانية وبعد أحداث ماي 1945. ونحن نجد من بين هؤلاء عناصر تأثرت بالتيار الراديكالي في الحركة الوطنية، سواء أكان ممثلاً في شكله السياسي بحزب الشعب، أم في شكله الثقافي والديني بجمعية العلماء. فبعدما كان المنقرنس المسيس مقتنعاً بأنه فرنسي روحاً وأنه لم يجد أثراً للوطن الجزائري، أصبح يتساءل من هو بعدما انتهى إلى القناعة بأنه غير فرنسي. كما إن نموذج المتجنس الذي لم يكن يشغل بالسياسة إلا عرضاً، قد تأثر بعض عناصره بقيام الثورة المسلحة التي هزتها هزاً عميقاً بعدما كان يتصور إن وضعه محسوم وإن فرنسيته لا غبار عليها، كما حدث لجان عمروش الذي قال في محاضرة ألقاها يوم 5 ديسمبر 1955 بالمعهد الفلسفي في باريس تناول فيها وضعية الجزائريين المندمجين الذين تجنسوا بالجنسية الفرنسية لتكون نهاية مرحلة قديمة وبداية حياة جديدة:

"... إن الفرنسي من أصل أهلي، يجد نفسه موزعاً بين مطلب مزدوج الوفاء، أي مزدوج الخيانة فكونه أخاً للمتمردين يشاركهم محنتهم بعمق، ويشاطرهم مشاعرهم، يعتبر معهم، وهو بوصفه فرنسياً مطالب بأن يتحمل بصورة كاملة تضامنه مع فرنسا" (32)

وتجدر الإشارة إلى أن الخلاف السياسي الذي احتد بين جمعية العلماء وحزب الانتصار للحريات الديمقراطية، بعد الحرب العالمية الثانية، لم تكن كل نتائجه سلبية، وخاصة بالنسبة للتعليم.

فقد كان التنافس بين الحركتين قويا في إنشاء مدارس التعليم العربي، فاستفادت اللغة العربية من ذلك وكسبت مزيداً من الانتشار. علماً بأن برنامج حزب الشعب كان ينص على ضرورة جعل اللغة العربية لغة رسمية منذ الثلاثينيات.

عودة إلى عام 1930

بمناسبة مرور قرن على الاحتلال، نظمت في الجزائر احتفالات ضخمة، مثلت خلالها مسرحيات تشيد بـ " جان دارك" والقديس "لويس"، كما أعيد إلى الأذهان صور الاحتلال وكيفية دخول الجند الفرنسي من ميناء " سيدي فرج".

أراد الفرنسيون من خلال ذلك تكريس " الجزائر الفرنسية" إلى أبد الأبد.

لكن الصدمة التي أحدثتها لدى الشعب الجزائري، أدت إلى بروز حركتين وطنيتين: جمعية العلماء التي أعلن عن تأسيسها الرسمي في ماي 1931، وظهور حزب P.N.R (الحزب الوطني الثوري) الذي أعلن عن تأسيسه في ماي 1933.

إلا أن العناصر التي أسست هذا الحزب لم تكن ذات مشرب سياسي واحد: بعضهم كان يريد أن يكون فرعاً عن حركة نجم شمال إفريقيا بزعامة مصالي الحاج، وبعضهم الآخر كان يريد حزباً شيعياً.

قبيل الإعلان عن تأسيس هذا الحزب، صدر قرار فرنسي يضع تحت التصرف المباشر لوالي العاصمة مساجد مدينة الجزائر، حتى يمكنه منع رجال جمعية العلماء من استعمال مساجد العاصمة لمواظمتهم الدينية الإصلاحية.

فور صدور ذلك القرار تحركت جماهير العاصمة، انطلاقاً من حي القصبة أساساً، كي تحتج على هذه المظلمة الجديدة - القديمة. يمكن اعتبار هذه المظاهرة إيذاناً بأن المناخ أصبح مهيأً لتحريك الجماهير في إطار تعبئة سياسية ضخمة تحرر الشعب من إطار مطالب متواضعة لنخبة محدودة.

وهذا ما دفع أحد مؤسسي الحزب الوطني الثوري، إلى أن يدفع به في اتجاه نجم شمال إفريقيا حتى يصير بمثابة فرع له في الجزائر. وفعلاً فقد توجه أحد مؤسسي الحزب الوطني الثوري، إلى باريس حيث التقى مصالي الحاج وأخبره أن فرعاً لحزب نجم شمال إفريقيا قد تأسس وسلم له الاشتراكات وأسماء المنخرطين. في هذا الظرف أصدر الأمين العمودي، الأمين العام لجمعية العلماء، صحيفة بالفرنسية " La Défence " (الدفاع) وكان يمولها بعض أثرياء العاصمة في طليعتهم المرحوم عباس التركي الذي كان يتولى تمويل نادي الترقى ويدعم جمعية العلماء. وما لبث فرحات عباس، عضو حركة النواب عن القطاع القسنطيني أن أصبح من كتاب هذه الصحيفة.

وإذا كان الأمين العمودي عضواً في جمعية العلماء، فإنه كان يهدف من خلال صحيفته تلك إلى أن تصبح لسان حزب سياسي إسلامي مثل الذي كان الأمير خالد يحلم بتأسيسه قبل ذلك بنحو عشر

سنوات. وقد أعطى لمشروعه اسم "الاتحاد الشعبي" الذي جعل شعاره هلالاً ذهبياً فوق طغراء بالألوان الفرنسية الثلاث.

وانطلاقاً من نادي الترقى، تشكل نادي الإصلاح في بلكور (ديسمبر 1934) وظهرت عدة جمعيات خيرية وتعليمية وتربوية ورياضية، مثل الجمعية الخيرية، وجمعية الشبيبة (التي كان يديرها الشاعر محمد العيد آل خليفة) وجمعية السعادة وجمعية التقوى، وجمعية الحياة والاتحاد الإسلامي الرياضي الجزائري U.S.M.A والجمعية المطرية (موسيقية) وجمعية الهلال التمثيلية الخ..

وكان بعض ممولي هذه الجمعيات والحركات، مثل عباس التركي، يفكرون في إنشاء بنك إسلامي خاص. فنحن إذن أمام وحدات عديدة تقود أنشطة مختلفة، تعبر عن طموحات متقاربة، تهدف إلى التعبير عن حضور جزائري متميز عن الأوروبيين في جميع المجالات: سياسية ودينية وتربوية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

في نفس الفترة، شكل محمد نافع وهو عامل، وعمار أوزغان سكرتير الحزب الشيوعي الجزائري والحاج عمارة وهو مناضل قديم عاد وشيكا من الحج، نقابة تضم عمال الميناء، ما لبثت أن أصبحت قوة لا يستهان بها في ساحة العاصمة.

أصبح المناخ جاهزاً لظهور حزب سياسي جماهيري واسع، أريد له أن يحمل اسم "المؤتمر الإسلامي الجزائري". طرح هذا المؤتمر، مطالبه الأساسية التي حوصلها عبد الحميد ابن باديس وهي:

- اعتبار اللغة العربية لغة رسمية، مثل الفرنسية، تكتب بها جميع المناشير الرسمية.
- تسلم المساجد للجزائريين المسلمين، مع تخصيص جزء من ميزانية الجزائر، يتناسب مع الأوقاف المخصصة للتعليم وتسيير المساجد.
- تتولى أمر المساجد جمعيات دينية تؤسس وفقاً لقانون فصل الدين عن الدولة.
- تأسيس كلية لعلوم الدين ولسانه العربي لتخريج موظفي المساجد من أئمة ومدرسين ومؤذنين وقيمين الخ.
- تنظيم القضاء بوضع مجلة أحكام شرعية على يد هيئة إسلامية يكون انتخابها تحت إشراف الجمعيات الدينية المشار إليها سابقاً.

وخلاصة القول إن مقاومة الاستعمار اكتست أيضاً طابعاً فكرياً ثقافياً كان له أبرز الأثر في التهيئة للثورة المسلحة. وإذا كان الإعداد السياسي للثورة معروفاً وتحدث عنه الكتاب كثيراً، فإن دور الصمود

الثقافي لم يلق نفس العناية. في حين أن الحرص على التمسك بالثوابت الجزائرية، كان له دور فعال، سجله غير واحد من الملاحظين الأجانب.

يقول روني دوليل في مجال تسجيل دور تلك الخصوصية، بعد أن يؤكد على أن "التحرير الوطني للجزائر لا يمكن أن يكون منفصلاً عن النهضة الثقافية العربية وإعادة الاعتبار للإسلام"، وبعد أن يتحدث عن دور حركة الإصلاح الديني بالجزائر الذي اضطلعت به جمعية العلماء، يقول ما يلي:

"إن عمل جمعية العلماء كان له مدى تاريخي واسع في تلك السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية، نظراً لما أفضت إليه من تكوين آلاف الشبان الذين أصبحوا الإطارات المتوسطة والهيكل الأساسي للحركة الوطنية. إننا نستطيع أن نكتب دون خطأ بأن الجزائر المستقلة، بوصفها مجموعة وطنية عربية إسلامية، تعتبر من بعض الوجوه، من عمل هؤلاء العلماء الذين ما فتئوا، منذ ثلاثين سنة، يعملون ويؤكدون، رغم المضايقات البوليسية والمصاعب الإدارية، إن الجزائر أمة عربية إسلامية. إن كل الجزائر مضمنة في هذا التعليم الذي يعتبر الكفاح المسلح هو نهايته القصوى"(33).

ومهما يكن من شيء فالذي لا يشكك فيه عاقل أن الصمود الثقافي كان قد أدى دوراً أساسياً في مقاومة الاستعمار والتهية النفسية للثورة. لكن الصمود الثقافي لم يلق العناية اللازمة لأسباب يطول شرحها، تتطلب مبحثاً خاصاً؛ علماً بأن النقاش حول موضوع كهذا سيظل مفتوحاً، طالما بقي على قيد الحياة بعض من أشعلوا فتيل حرب التحرير.

وجدير بالتسجيل أن هذا الصمود الثقافي كان شاملاً.. فحتى اللاتي يشتغلن مومسات في دور الدعارة يختلفن في سلوكهن مع الزبائن عن المومسات الأوروبيات.

يصف أحد الفرنسيين دور الدعارة في حي القصبة، عام 1933 مؤكداً أن عدد ممارسات أقدم مهنة في الدنيا كان يتراوح بين 500 و 600، معظمهن من المسلمات، وجاء في وصف هؤلاء:

"لم يكن يمزح مع الزبائن، ولا يسمح بممارسات تخرج عن المألوف. وكن يصمن رمضان".

حدث ذات يوم تقدمت مشرفة على واحدة من دور الدعارة بمدينة قسنطينة، إلى سكرتير عام معهد ابن باديس، بمبلغ معتبر مساهمة في جمع التبرعات لبناء دار الطلبة التابعة للمعهد. كان أمين عام المعهد هو المرحوم أحمد رضا حوحو الذي كان وشيك العودة من دار الغربية في المدينة. فلم يكن يعرف تلك السيدة التي كانت معروفة من سكان الحي.

قال لها حوحو بعد استلام المبلغ وإعطائها الوصل: كثر الله أمثالك. ضحك الحاضرون. ولما تعجب، أخبروه. هذه حادثة حقيقية وليست نكتة، نسوقها للتدليل على أن الحس الوطني لا يخبو في ظل أحلك الظروف، وخاصة عند الفآت المحرومة والطبقات الشعبية.

خصوصا و أن تلك الفآت التي تعيش في الأحياء العربية، على اتصال دائم بعمق البلاد، عبر الأقارب الذين يأتون للعاصمة لغرض من الأغراض.

ولهذا كانت الشرارة الموزنة بحدوث تغيير نوعي في شعور الناس وأفكارهم وسلوكهم، تتطلق دائما من الأحياء الشعبية، مثل المظاهرة التي انطلقت من القصبة في فبراير 1933، أو المظاهرة التي انطلقت من أحياء ببلكور في 1960.

فما يجري بالأحياء الشعبية في المدن، ليس إلا رجوع صدى لما يدور في الداخل والأطراف والأرياف. وبعد فإن اللغة تشكل مكونا أساسيا من مكونات الفرد والمجتمعات الإنسانية. وهذا ما دفع Augustin Berque إلى انتقاد Taine قائلا:

" إن Taine الذي يضبط تكوين الإنسان كما تضبط الساعة: عرق، محيط، زمن، قد غفل عن عنصر أشد تأثيرا من تلك العناصر الثلاث، وهو عنصر اللغة وراثية كانت أو مكتسبة " ويستشهد بما قاله Renan، في هذا الصدد: " إن اللغة بالنسبة لعرق ما هي شكل التفكير ذاته"(33).

بقطع النظر عن الاستنتاج الذي يمكن أن يبني على هذا الطرح، (فكل من بيرك الأب ورينان استخلص من ذلك نقداً للغة العربية)، فالذي لا يمكن الجدل حوله هو ارتباط صيرورة أي شعب بتاريخه ولغته وآدابه.

من هنا يمثل الدفاع عن اللغة العربية زمن الاستعمار جزءا أساسيا من الصمود الثقافي الذي يؤدي إلى تيسير الفعل السياسي وتمكينه من قاعدة انطلاق صلبة.

المراجع

- (1) Charles André Julien: Histoire de l'Algérie contemporaine. Tome 1 P."38. P.U.F Paris 1978.
- (2) Michel Harbart: Histoire d'un parjure Ed. Minuit. Paris 1960. P. 55

(3) Alexis de Tocqueville: Seconde lettre sur l'Algérie. Ed: Mille et une nuits. Paris 2003. P.20

(4) نقلا عن شارل روبر آجرون:

Les Algériens musulmans et la France P.U.F Paris 1968. P. 276

(5) محمد الميلي: الشيخ مبارك الميلي. دار الغرب الإسلامي. بيروت 2001. ص 55

(6) نفسه: ص 56.

(7) أنظر أ.د. عشارتي سليمان: الأمير عبد القادر السياسي. قراءة في فرادة الريادة

والرمز دار الغرب للنشر والتوزيع. وهران.

(8) إيفون تورين: Affrontements Culturels dans l'Algérie coloniale

Maspero, Paris 1971 P110_111

(9) الأمير عبد القادر: ذكرى العاقل وتنبيه الغافل دمشق، بدون تاريخ. ص 6-7.

(10) أ.د. عمار طالبي: ابن باديس حياته وآثاره. الجزء الأول. دار اليقظة العربية

الجزائر ص. 19.

(11) مبارك الميلي. مجلة المنهل. المدينة المنورة عام 1938

(12) مصطفى الأشرف: L'Algérie Nation et Société Maspero. P/314

(13) Fany Colone: Institeurs algériens 1883 _1939

Presses de Fondation nationale des Sciences politiques Paris

1975.P.28

(14) نفسه

(15) نفسه ص 148.

(16) نفسه ص 92.

(17) علي مراد: Le Reformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940

Ed. Manton. Paris.P.28.

(18) Roger Letourneau: Evolution politique de l'Afrique du

Nord musulmane. 1920 _1961 Ed.Colin Paris 1962. P.183.

(19) نفسه.

(20) L'Afrique du Nord en marche اندري جوليان: (20)
Nationalismes musulmans et souveraineté française. 3ed.
Juliard Paris.P.131.

(21) Abdelkrim et la République du Rif Maspero. 1976. P.8

(22) نفسه: ص 477.

(23) نفسه ص 481.

(24) خليل عبد الكريم: شدو الربابة بأحوال مجتمع الصحابة. دار سيناء للنشر القاهرة 1997. ص

73

(25) علي مراد: P.357 Ouvrage cité

(26) نفسه ص: 334-335.

(27) نفسه ص 335

(28) نفسه ص 336

(29) نفسه ص 337

(30) محمد الملي: الشيخ مبارك الملي. دار الغرب الإسلامي، بيروت 2001 ص 278.

(31) Temoignage d'un militant Ed Dahlab P.5

(32) Jean Amrouche (et autres) : Normes et Valeurs dans L'Islam
cantemporair Payot.Paris 1968.P.175

(33) Augustin Berque: Ecrits sur L'Algérie. Edisud. Paris 1986. P.116